وزارة الاعلام
مديرية الاعلام العامة

اصالة وتقدمية الثورة

في

مكاسب ثورة ١٧ تموز

المكتبة المركزية
جامعة بغداد

وزارة الثقافة والاعلام
مديرية الاعلام العامة

اصالة وتقدمية الثورة
في
مكاسب ثورة ١٧ تموز

تنفيـــذ
مديرية التأليف والترجمة والنشر

Int'l. Aff
DS
79.65
.I723
1971

المؤسسة العامة للصحافة والطباعة
مطبعة الجمهورية ـ بغداد
١٩٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

بيـان رقـم ٢٥

بناء على رغبة السيد أحمد حسن البكر رئيس الجمهـــورية فقد تقرر شمول راتبه بضريبة الدخل أسوة ببقية المواطنين والغـاء الاستثناء الذي كان مقررا ٠

التوقيــع
مجلس قيادة الثورة

المُقَدِّمَة

الثورة وتحرير المواطن في نفط العراق

أكد البيان الاول الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في السابع عشر من تموز أن الثورة تؤمن وتلتزم بمصالح الشعب انطلاقا من ايمانها بأن الثورة هي طريق الشعب الى التحرير السياسي والاجتماعي ووسيلتها للقضاء على مظاهر التخلف - للنهوض بأقتصاديات الوطن والعمل على تحقيق التنمية الشاملة على أسس علمية تعتمد على الواقع والامكانات المتوفرة في البلاد وتستهدف خير الشعب في كل عمل تقدم عليه انطلاقا من ايمان الثورة بانها لم تقم الا لتحطم جميع القيود التي تكبل مسيرة البلاد نحو النمو والتقدم .

ان منطق الثورة هو تحرير المواطن من الاستغلال والخوف والمرض والجهل وكافة مظاهر الاستعباد الاخرى التي رزح المواطنون تحت أعبائها طويلا وكانت اسلوبا رئيسيا وأساسيا اعتمده الاستعمار وعملاؤه لزرع العقبات أمام النمو والتقدم ، وسببا مباشرا في التخلف الذي فرضه الاعداء على شعبنا ليكون عاجزا عن التصدي لاستغلالهم من جهة ولكون خيراته وثرواته الوطنية نهبا لاطماعهم واحتكاراتهم من جهة اخرى يستنزفون من خلالها قوت الشعب ومصادر ثرواته ولا يتركون له الا النزر القليل ولقد فات أعداء شعبنا أن مخططاتهم التآمرية على تقدمه ووحدته الوطنية لن تزيده الا اصرارا على النضال ضد وجودهم الدخيل باستغلالهم وجشعهم وتلاعبهم بمقدرات البلاد حتى اذا ما حانت ساعة العمل والجد انطلقت قوى الجيش الباسل تساندها الجماهير بوعيها وايمانها وصلابتها لتضع حدا لاستغلالهم وتفتح الابواب واسعة أمام

الشعب للسير في طريق البناء والتقدم من خلال جـو تحرص الثورة كل الحرص على توفير الامن والهدوء والاستقرار فيه وتحث الخطى جاهدة لتصفية كافة مظاهر الفرقة والتمزق التي سببها الاستعمـــار والعملاء واحتضان كل القوى المخلصة الخيرة في وحدة وطنية تنطلق منها مسيرة البلاد الجديدة لصنع المســتقبل الافضل بعيـــدا عن الاستغلال والفرقة والانحراف ٠

وقد أكدت ثورة السابع عشر من تموز أنها جـــادة في سبيل اتخاذ العديد من الاجراءات في المجال الاقتصادي لتحرير المواطن من الاستغلال والخوف والمرض والجهل وانتهاج سياسة اقتصـــادية متحررة تأخذ على عاتقها تطوير قانون الاصـــلاح الزراعي بالشــكل الذي يحقق زيادة الانتاج ويضمن مصالح جماهير الفـلاحين فالثورة بصفتها عمل يستهدف تغيير واقع معين الى واقع اخر يحقق للشعب أهدافه وأمانيه لابد لها وان تستفيد من دروس الماضي وعبره وتعمل على تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية بمـــا يضمن مصلحـــة المواطنين ويعيد لهم كافة حقوقهم ويجعـــل ثروات البلاد الوطنية مستثمرة بالشكل الذي يحقق النمو الاقتصادي المطلوب وانتهـــاج سياسة نفطية مستقلة عن الاحتكارات العالمية تحقق مصـالح العراق والامة العربية ودعم شركة النفط الوطنية وتمكنها من اقامة القطاع النفطي المستقل والمباشر بالانتـــاج بعيدا عن المســـاومات وبأسرع وقـت ٠

ان النهج الاقتصـــادي المتحرر الذي أكده البيان الاول لمجلس قيادة الثورة يتطلب من المواطنين التعاون والتـــكاتف من أجـــل مصلحة البلاد ودعم كل الجهود المخلصة لدفع عجلة التنمية والتقدم في هذا الوطن ٠

فلنكن جميعا عند المسؤولية الملقاة على عاتقنا ولنعمـــل يـدا واحدة من أجل الخير والتقدم والفــلاح ٠

مكاسب ثورية

بيـــان من مجلس قيادة الثـورة

قرر مجلس قيادة الثورة تشكيل لجنـــة للنظر في جميع قضايا الموقوفين السياسيين والمبعدين بدون تمييز وعرضهـــا على مجلس قيادة الثورة للنظر في حلها ٠

التوقيـــع
مجلس قيادة الثـورة

مسيرة الثورة

الثورة الشعبية التقدمية في السابع عشر من تموز شـكلت انعطافا تاريخيا في حركة الشعب في القطر العراقي ٠ وتمثل هـذا الانعطاف بما طرحته الثورة نظـــريا وما ترجمته عمليا بمدة قصيرة جدا وحين نمعن النظر جيدا في خطاب المناضل أحمد حسن البكر الذي ألقاه في اجتماعه التأريخي بالمفصولين السياسيين ٠٠ سنرى الى عزم الثورة الاكيدة في وضع الامور في نصابها ٠ والقضاء على كل المخلفات السلبية وكما حدد الرئيس فأو اجراءات الثورة وتصورهـــا العلاقة بين أفراد المجتمع لم تأت بسبب رغبة انية وبحماس شخصي أو تكتيك معين من أجل تمرير تخطيط مقصود أو لتجاوز مرحلة معينة وانما هي اجراءات وليدة الحاجة الموضوعية لهذا المجتمع بعد التأمل والدراسة لمشاكل المجتمع ومستلزمات علاجه ٠

ان الحاجة الموضوعية ٠٠ التي عبرت عنها الثـورة بانفتاحها التام على كل القوى التقدمية كانت الاساس والبداية للتحرك الشعبي في القطر العراقي وهذا الانفتاح يقود ٠٠ كما عبر المناضـــل أحمد حسن البكر ٠٠ الى اقامة المجتمع الاشتراكي ومنـــع الاستغلال والتسلط ٠

وفي التصريحات التي أدلى بهـا السيد وزير الاعلام ٠٠ اشارات واضحة ودلالات أكيدة ٠٠ على السمة الثـورية التي ميزت ثورة السـابع عشر من تموز ٠٠ لقد قررت الثورة كما أعلن السيد الوزير أن تنهي علاقات العداء وعدم الثقة التي كانت تحكم العلاقات بين القوى السياسية الوطنية في العراق ٠

ولقد أكدت الثورة على ذلك ٠٠ بما قامت من اجـراءات ثورية ٠٠٠ رغم عمرها القصير ورغم الارث المعقد والتركة الثقيلة التي خلفتها لها هياكل الحكم الجوفاء السابقة ٠٠

فلقد بدأت الثـورة تكسر الطوق الذي أقيـم بين العرب والاكراد ٠٠ وخطت بذلك خطوات كبيرة ٠٠ أطلع عليها الشعب من خلال بيانات مجلس قيادة الثورة ٠٠ وأعلنت عفوها التـام عن المسجونين السياسيين وقامت بأجراءات اقتصادية خففت عن كاهل الشعب ثم جاء البيان الثوري بأعادة جميع المفصـولين السـياسيين الى وظائفهم ٠٠ ان كل ذلك انما يعبر عن اصـالة تامة لقضايا الجماهير المعدمة ٠

أن ثورتنا اذ تكشف عن هويتها التقدمية وتتابع بكل حـزم ملاحقتها الواقع المرير ٠٠ فأنما تهدف الى تكوين الجبهة الداخليـة المتينة للنفوذ من خلالها الى واقع الامة العربية وظرفها الدقيق وتكوين الجبهة العربية الداخية كسد منيع يحول دون تحقيق مخططـات الامبرياليين والصهاينة ويدفع بكل طاقاته الى خط النار من أجل احراز النصر الاكيد ورد كيد الغزاة الى نحورهم والقضاء على كـل أحلام المخططين في الظلام من أجل السيطرة على الشعوب المكـافحة واستعبادها ٠

والثورة اذ تطرح مفاهيمها التقدمية فأنهـا تعلن بأصرار انها ستمضي على هذا الطريق دونما كلل ولا تردد من أجـل انتصار كل قوى الخير على هذه الارض ٠

بيـــان رقم – ٣٨ –
صادر من مجلس قيادة الثورة

أصدر مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٤ـ٨ـ١٩٦٨ البيـان رقم (٣٨) بأطلاق سراح ٣٠٠ موقوفا سياسيا من ضمنهم سليم الفخري وجماعته وفي ما يلي نص البيان :

انسجاما مع أهداف ثورة السابع عشر من تموز واستنادا الى ما جاء في بيانها الاول في رفع الحيف عن المواطنين وازالة الظروف الاستثنائية التي فرضها العهد الســابق عليهم ورغبة مجلس قيادة الثورة في فتح صفحة جديدة وخلق المناخ الملائم لتعزيز الوحدة الوطنية قرر مجلس قيــادة الثورة غلق الدعوى المرقمة ٦٥/٩٤٩ القضية ١/٦٥ أمن بغداد الخاصة بالمتهمين المدرجة أسماؤهـــم أدناه المحالين على محكمة أمن الدولة الاولى ببغــداد وفق المادة (٢٤) من الباب الثاني عشر المعدل من قانون العقــوبات البغــدادي والفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٣٨ لســـــنة ٩٦٣ واطلاق سراح الموقوفين منهم فورا ان لم يكونوا موقوفين أو مسجونين بسبب اخر والغاء أوامر القبض الصادرة بحق الهاربين منهـــم والكفالات المأخوذة من المكلفين في القضية ٠٠ على الجهات المختصة تنفيــذ ذلك واعلامنــــا ٠

التوقيـــع
أحمد حسن البكر
رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء

الاسماء
سـليم داود الفخري وأحمد محسن العلي وجواد اسماعيـل القرطاس وعبدالكريم علي

اطلاق سراح جميع السجناء السـيـاسيين

أعلن مجلس قيادة الثورة في قرار اتخذه في ٥ـ٩ـ٩٦٨ اعفاء جميع السياسيين عما تبقى من مدد محكومياتهم ، وفيما يلي نص البيان الذي أصدره بهذا الشأن:

بسم الله الرحمن الرحيم
قرار صادر عن مجلس قيادة الثورة

تمشيا مع سياستنا الرامية الى تصفية الاثار السلبية للماضي ورغبة منا في ترصين الصف الوطني لمواجهة محاولات الاستعمار والصهيونية قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في ٥-٩-٩٦٨ اعفاء كافة المسجونين لاسباب سياسية عما تبقى من مدد محكومياتهم واطلاق سراحهم •

على رئيس الوزراء ووزيري العدل والعمل والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا القرار •

التوقيـــع
مجلس قيادة الثـورة

مجلس قيادة الثـورة يلغي مراقبة الشرطة للسجينات السياسيات

نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥-٩-٩٦٨ قرار أصـدره مجلس قيادة الثورة وجاء فيه أنه تأكيدا لوعد الحكومة بفتح صفحة جديدة أمام المواطنين وتيسيرا لسبل العيش الشريف أمامهم ورغبـة في مساعدة السجينات السياسـيات اللائي انهين محـــكومياتهن تقرر ما يلي :

١ ـ الغـاء العقوبـة التبعية (مراقبة الشرطة) الصـــادرة بحق السجينات السياسيات اللائي انهين مدد محكومياتهن اعتبارا من تاريخه •

٢ ـ على وزراء العدل والعمل والشؤون الاجتماعية والداخليـــة تنفيذ هذا القرار •

أحمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثـورة

بسم الله الرحمن الرحيم

بيـان رقم – ٢٢ –

انسجاما مع بيان الثورة وأهدافها في ازالة آثار الماضي والقضاء على الظلم والطغيان وامتهان حقوق الانسان ، قررنا الغـــاء سجن نقرة السلمان ٠

التوقيـــع
مجلس قيادة الثـورة

نداء من مجلس قيادة الثـورة

أصدر مجلس قيادة الثورة النـــداء التالى الى المفصولين من وظائفهم لاسباب سياسية :

يدعو مجلس قيادة الثورة جميع المفصولين من وظائفهم لاسباب سياسية والذين ليست لديهم وظيفة في دائرة رسمية أو شبه رسمية في الوقت الحاضر الحضور الى القصر الجمهوري في الساعة الثالثة من مساء يوم الخميس المصادف ١٢ـ٩ـ١٩٦٨ ٠

التوقيـــع
مجلس قيادة الثـورة

اعتبار المفصولين لاسباب سياسية عائدين للخدمة في الدولة اعتبارا من بداية تشرين اول القادم

أعلن السيد أحمد حســن البكر رئيس الجمهورية اعـــادة كافة المفصولين لاسباب سياسية الى الخــدمة في الدولة بدرجاتهم التي كانوا عليها عند فصلهم اعتبارا من اليوم الاول من شهر تشرين الاول ١٩٦٨ ٠

وقد أعلن السيد رئيس الجمهورية ذلك في خطاب القاه في عدد كبير من المفصولين حضروا الى القصر الجمهوري تنفيذا لدعوة مجلس قيادة الثورة وقد استقبل رئيس الجمهورية عند ظهوره من الشرفة بعاصفة من التصفيق الحاد المتواصل والهتاف بحيـــاة ثورة السابع عشر من تموز وحياة مجلس قيادة الثـــورة وقد حضر هذه المناسبة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وعدد من أعضاء مجلس قيـــادة الثورة ومجلس الوزراء ٠

بيان رقم ٤٣ صادر عن مجلس قيادة الثورة

أصدر مجلس قيادة الثورة البيان رقم (٤٤) وهذا نصه :ـ

تمشيا مع سياستنا المعلنة في البيان الاول للثورة والبيانات الاخرى ورغبة منا في رفع الحيف الذي أصاب المواطنين بسبب الظروف الاستثنائية السابقة قرر مجلس قيادة الثورة ارجاع كافة المفصولين لاسباب سياسية الى وظائفهم وتشكيل لجنة مؤلفة من وزير رعاية الشباب رئيسا وعضوية كل من ممثل عن وزارة الدفاع وممثل عن وزارة العدل ووزارة المالية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التربية للنظر في الطلبات المقدمة على ضوء الدرجات والمؤهلات العلمية وسيكون مقر اللجنة المذكورة في ملعب الادارة المحلية الكائن في جانب الكرخ ٠

وستباشر اللجنة استلام الطلبات المقدمة اليها في ١ـ٩ـ١٩٦٨ ولغاية ٣٠ـ٩ـ١٩٦٨ ٠

التوقيع
مجلس قيادة الثورة

خطاب السيد رئيس الجمهورية المناضل احمد حسن البكر

اعادة المفصولين السياسيين كافة الى وظائفهم اعتبارا من الشهر القادم

أعلن السيد أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية اعادة كافة المفصولين لاسباب سياسية الى الخدمة في الدولة بدرجاتهم التي كانوا عليها عند فصلهم اعتبارا من اليوم الاول من شهر تشرين الاول ١٩٦٨ ٠

وقد اعلن السيد رئيس الجمهورية ذلك في خطاب القاه في عدد كبير من المفصولين حضروا الى القصر الجمهوري تنفيذا لدعوة مجلس قيادة الثورة وقد استقبل السيد رئيس الجمهورية عند ظهوره من

المشرفة بعاصفة من التصفيق الحاد المتواصل والهتاف بحياة ثورة السابع عشر من تموز وحياة مجلس قيادة الثورة وقد حضر هذه المناسبة أيضا نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وعدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء .

وقد ألقى السيد رئيس الجمهورية الكلمة التالية :

السلام عليكم ايها الاخوة :

ان لقاءنا هذا لم يكن لقاءا تقليديا وانما قصدنا منه تجاوز الوعود والصيغ الميتة لمعالجة المشاكل التي غدت مستعصية منذ وقت طويل .

ان الثورة التي فجرتها الطلائع المنظمة المؤمنة باهداف هذا الشعب وحقوقه وحريته لابد ان تضع الامور في نصابها ولا بد ان تقضى على كل المخلفات السلبية لترسي العلاقات الاجتماعية على ارض صلدة ولتبني المجتمع الخالي من الاستغلال والتسلط والامتهان

ان لقاءنا هذا اليوم له معنى تأريخي من وجهة نظرنا فيما اذا تصافت القلوب وتصافحت الايدي من اجل خدمة الشعب المسحوق الذي تعاني صنوف الذل والطغيان .

ان بناء هذا البلد الذي عبثت به الايدي المشبوهة وسارقي قوت الشعب بحاجة الى حشد جهود كافة الوطنيين التقدميين لخدمته ورفع الانقاض التي جثمت عليه منذ فترة طويلة .

ان شعارنا يجب ان يكون وباستمرار هو رص صفوف الوطنيين المخلصين ووضعهم في المكان المناسب لكي يتحملوا مسؤلياتهم التأريخية بصورة مباشرة .

ان اجراءات الثورة وتصورها للعلاقة بين افراد المجتمع لم تأت بسبب رغبة آنية او حماس شخصي او تكتيك معين من اجل تمرير تخطيط مقصود او لتجاوز مرحلة معينة وانما هي احصاءات وليدة الحاجة الموضوعية لهذا المجتمع بعد التأمل لدراسة مشاكل المجتمع ومستلزمات علاجه .

ايها الاخوة :

لقد عانى شعبنا الوانا شتى من الاحقاد والضغائن بسبب التربية المخطوءة التي وقعت فيها كافة الحركات السياسية قبل ثورة

١٧ تموز ١٩٦٨ ولاول مرة تتجاوز ثورة مخلفات الماضى • وان تجاوز ثورتنا ذلك ناتج عن وعي الطلائع المناضلة لتلك الصورة المظلمة ، من اجل ارساء علاقات جديدة على قاعدة اشد صلابة واكثر دواما • ان الانفتاح على المواطنين المحرومين من اجل اسعادهم جزء من تخطيطنا الهادف الى اقامة المجتمع الاشتراكي ومن اجل منع الاستغلال والتسلط •

ايها الاخوة :

لقد آن الاوان لكي يسعد المحرومون بان يسحب البساط الذي نسج بالام شعبنا من تحت اقدام المستغلين •

وهناك نقطة اخرى ايها الاخوة المواطنون ارجو الانتباه اليها ان شعار الانفتاح الذي رفعته الثورة وقيادتها لم يكن كما يصوره المغرضون واعداء الثورة صفر الوجوه نتيجة ضعف الثورة وعدم قدرتها على المحاسبة •

ان شعار الانفتاح هو الصيغة الثورية لتجاوز احقاد الماضي ومخلفاته من اجل ترصين الجبهة الوطنية التقدمية لمواجهة عملاء الاستعمار ومطامع الصهيونية •

وان الثورة اذ تمنح هذه الفرصة الذهبية فسوف لن تلين ازاء التحديات التي قد تواجهها •

وليسمع بملء اذنيه من يحاول اللعب بالنار ، اعلنها صريحة من ان الثورة بحق ستضرب دون رحمة رقاب من سعوا ويسعون لاستغلال سعة صدر رجال الثورة • وان الثورةاذ منحت هذه الفرصة فلن تكررها ثانية • وانبه واحذر بان لا يحاول البعض استغلال شعار الانفتاح لغير المقاصد التي رسم لها •

وختاما ايها الاخوان المجتمعون : فقد تقرر اعتبار كافة المفصولين لاسباب سياسية والذين لم يكن لهم مصدر رزق في دائرة رسمية او شبه رسمية عائدين الى الخدمة في الدولة بدرجاتهم التي كانوا عليها عند فصلهم وذلك اعتبارا من ١ـ١٠ـ١٩٦٨ ولهم الحق بمطالبة الثورة برواتبهم من التاريخ اعلاه برغم العجز المالي الكبير في ميزانية الدولة والذي لم نكن نحن المتسببين فيه •

واخيرا ارجو لكم الموفقية في خدمة بلدكم ولامتنا العربية كل خير • والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته •

وبعد ان انتهى السيد الرئيس من القاء كلمته خاطب المجتمعين قائلا سوف لن يبقى جائع فى العراق ولن يبق محتاج فيـــه وذلك بتعاونكم وجهودكم . ثم تعالت الهتافات المدوية بحياة الثورة ورجالها الابطال وحياة السيد الرئيس .

وغـــادر بعد ذلك المجتمعون القصر الجمهوري وهم فرحين مستبشرين بهذا القرار التاريخى الثورى الكبير .

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رقم ٣٣ صادر عن مجلس قيادة الثورة

بغية فسح المجال امام ابناء وطننا ممن تغيبوا أو تخلفوا عن خدمة جيشنا العزيز ووطننا الغالى فقد قرر مجلس قيادة الثـورة ما يلى :

اعفاء كافة المتخلفين والمتغيبين والهاربين من منتسـبي القوات المسلحة عن جرائم الغياب الرسمى والتخلف والهروب المنصوص عليها بالقوانين المرعية وذلك لمدة شهرين من تاريخ اذاعة هذا البيان

التوقيـــع

مجلس قيادة الثـورة

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رقم ٣٤ صادر من مجلس قيادة الثورة

تمشيا مع سياسة الثورة القاضية بفتح صفحة جـديدة مع المواطنين كافة ولرفع كابوس الظلم الذى خيم عليهم قبل السابع عشر من تموز المبارك قررنا اطلاق سراح كافة المحتجزين لاسـباب سياسية فى كافة انحاء العراق .

التوقيع

مجلس قيادة الثورة

٧ مكاتب استشارية لمجلس قيادة الثورة

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة فى تاريخ ٩ـ٩ـ٩٦٨
ما يلى :

تشكيل مكاتب استشارية تابعة له وعلى النحو التالي :

١ ـ مكتب امانة السر
٢ ـ مكتب شوءون الشمال
٣ ـ مكتب الشوءون العربية ٠
٤ ـ مكتب الشوءون الاقتصادية
٥ ـ مكتب الشوءون القانونية
٦ ـ مكتب الشوءون السياسية
٧ ـ مكتب شوءون العلاقات العامة

أحمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

الدفاع عن الثورة لن يكون الا هجوما على اعدائها

اكد مجلس قيادة الثورة ان شعاره فى علاقاته مع الجهاز الادارى وعموم الاجهزة الاخرى هو الاعتماد على النزاهة والجدية فى العمل وعدم التفريط بالكفاءات المخلصة الحريصة على استقرار الثورة واهدافها ٠

وقد جاء ذلك فى تعميم ابلغه المجلس الى جهاز الدولة الادارى دعاه فيه لتفهم حاجة المواطنين ومشاكلهم ووضع الحلول الناجحة لها ٠٠ وفيما يلى نص التعميم ٠

لقد قامت ثورة السابع عشر من تموز المبارك لكى تضع الحق فى نصابه ولتعيد للعراق وجهه القومى والوطنى وتضع الحكم الجديد امام مسوءولياته ازاء المواطنين كافة وعلى مختلف هوياتهم واتجاهاتهم بدون تمييز ولم يرد فى بال القائمين بالثورة ان يستبدلوا طبقة بطبقة او افراد بافراد وسيكون شعار مجلس قيادة الثورة فى علاقاته مع الجهازالادارى وعموم الاجهزة الاخرى هو الاعتماد على النزاهة والجدية فى العمل وعدم التفريط بالكفاءات المخلصة الحريصة على استقرار الثورة واهدافها ٠

لقد اسدلت الثورة ستارا كثيفا على اخطاء الماضى وتصرفات المخطئين وستأخذ بشدة بالمتلاعبين والدساسين من الذين يحاولون عن قصد وضع العصى فى عجلة الثورة ٠

ومن هذه المفاهيم تظهر صورة العلاقة المطلوبة بين الجهاز الادارى وابناء الشعب كافة ، لذلك فان رائدكم على هذا المستوى يجب ان يكون ٠٠ مزيدا من الانتاج لتفهم حاجة المواطنين ومشاكلهم ووضع الحلول الناجحة لها ٠

اننا نهيب بكافة العاملين فى اجهزة الدولة الاخذ بالملاحظات التالية :

١ ـ تنمية الشعور بالمسوءولية ومتطلباتها والاسراع بانجاز معاملات المواطنين وتجنب الروتين البالى والعلاقات المتحجرة السابقة ٠

٢ ـ الاعلان عن الوظائف الشاغرة وتجنب احتكارها للمحاسيب والانصار ٠

٣ ـ الضرب بشدة على ايدى المرتشين والجواسيس والمتقاعسين عن اداء واجباتهم والحرص على اخبار الجهات المسوءولة عنهم ٠

٤ ـ رفض الوساطات والتدخلاف التى تستغل اسم المسوءولين فى الدولة واخبار المعنيين من المسوءولين بهذا الامر فى حالة حصوله ٠

ليكن رائدكم العدل والنزاهة والحرص الكامل على اهداف الثورة وسمعتها ٠

ولنا من حرصكم ووعيكم خير معين ٠

مجلس قيادة الثورة

لابد من ثورة ادارية

تحذير الثورة لاجهزة الدولة

ان الشكوى من تعدد الفساد الذى تفشى فى اجهزة الدولة نتيجة التسيب والاهمال والعلاقات المريبة ، ليست جديدة ، فقد سأم المواطنون وتعبوا من تكرار الدعوة الى ضبط الوضع والقيام

باصلاح موءثر ، ولكن كل صيحة مخلصة كانت تذهب ادراج الرياح والتستر على الحوادث المزرية بقي مكشوفا ، حتى بات السعيد من لم تكن له معاملة فى دائرة من دوائر الدولة ومصالحها العامة ، لان سيادة القانون ومفاهيم العدالة فى التطبيق والتنفيذ قد منيت بأبشع التحريف ، وتكدست القضايا والمعاملات دون ان تمتد اليها ايدى الانجاز لاسباب أصبح اغلب المراجعين وذوى العلاقة على علم بها ٠

ومن حق الثورة ومسوءوليتها الوطنية ان تبدى هذا الاهتمام البالغ بالاجهزة الادارية ويصدر مجلس قيادة الثورة ذلك التعميم الهام الذى كان تعبيرا واضحا ودقيقا عما يجول فى نفوس ابناء الشعب وشفاء للتبرم السائد في شتى الاوساط الوطنية ٠ ان الثورة لن ترحم المفسدين والجواسيس او تتجاوز عنهم ، وانما تأخذهم بأشد العقوبة القانونية واقساها ٠

ان عهد البيروقراطية المفتعلة قد انتهـى الى غير رجعة وان الوظيفة ما وجدت الا لخدمة الشعب ، والموظف اجير الشعب ، فان اساء او استغل او ارتشى او خدم غير هذا الشعب فهناك سلطة ثورية لا تغفر له خطيئة او تتساهل في حقوق المواطنين ، انها بقدر ما تبر المخلصين وتعتز بنزاهتهم وكفاءتهم واخلاصهم ، تشدد الخناق على المسيئين والمتلاعبين والدساسين واذناب الاستعمار الذين كفـروا بالفضائل والقيم والمثل العليا ، فالثورة تترصد هوءلاء وتلاحقهم بلا هوادة ، وهذا ضرب من سيادة القانون والعدل ووضع الحق فى نصابه كما ان استقامة وسلامة اجهزة الحكومة من دواعى الاستقرار والتعاون واشاعة الطمأنينة ٠

لقد اوضح مجلس قيادة الثورة شعاره فى علاقاته مع جميع الاجهزة ، ببيان صريح جمع بين التقدير والتحذير ، واستخلص من المفاهيم التى آعرب عنها ، صورة العلاقة اللازمة بين الجهاز الادارى وابناء الشعب كافة ، وهى علاقة انفتاح لتفهم حاجات المـواطنين ومطاليبهم العادلة ومشاكلهم والعمل الجدى على وضع الحلول الصائبة لها ، فليس لها من هدف الثورة ان يظل كل شىء على ما كان عليه بل يلوح اتجاهها التقدمى العادل من الحملة الشعواء على الروتين

البالى المتهرىء الذى اتخذه البعض ذريعة للتلاعب والابتزاز وتأخير معاملات المواطنين وتعجيزهم بالمراجعات ·

وبعد هذا التصميم اضحى مفهوما ان الثورة تتوخى العمل المخلص النزيه الذى يتسم بالنشاط والحيوية ، وهى فى الوقت نفسه لا تريد استبدال طبقة باخرى ، ولكنها لا تتوانى عن محاسبة ومعاقبة المقصر والمسىء والمتقاعس فالاجهزة ما خلقت لهذه الاغراض وانما لانجاز مصالح المواطنين بالشكل الذى يطابق العدل ويرضيهم وهم اليوم امام مسووءلياتهم التى اكدت الثورة مفهومها واعتمدت على وطنيتهم الحية الصادقة فى مراقبة المشبوهين والعابثين ودعاة السوء وحملة التضليل والتمويه والخداع ·

فالذين يحاولون عرقلة المساعي البناءة لا يستهدفون سوى تعويق تقدم الشعب وحرمانه من المكاسب التى يتطلع اليها وتعمل الثورة من اجلها ، والثورة فى هذه المرحلة بحاجة الى التفرغ لمعالجة القضايا الكبرى ، ولن يتسنى لها ذلك اذا لم تكن الاجهزة صالحة والشعب حريصا على التعاون ومنصرفا هو الاخر الى القيام بما يترتب عليه من المسؤوليات في العمل والوحدة وملازمة السير الواعي في خط الثورة ·

الثورة تحقق مكاسب للكادحين
تخفيض الضرائب

السيد وزير الصناعة يتكلم حول تخفيض الاسعار

اكد السيد خالد مكي آلهاشمي وزير الصناعة ان الثورة جاءت لاسعاد الشعب والترفيه عنه وخاصة الطبقات الفقيرة وجاء هـذا التأكيد فى سياق حديثه عن الاسباب التى دعت مجلس قيادة الثورة الى تخفيض اسعار بعض المنتوجات الوطنية التى تنتجها الشركات التابعة لوزارة الصناعة ٠

وقال السيد وزير الصناعة الذى كان يتحدث فى ندوة قدمت من اذاعة وتلفزيون بغداد ان استفحال الغلاء الفاحش ومعاناة ابناء الشعب وخاصة الطبقات الفقيرة كانت من جملة الاسباب التى كانت وراء ثورة السابع عشر من تموز واضاف ان مشاكل ابناء الشعب الذين يعيشون فى الاهوار والجبال والصحارى يجب ان تعالج جذريا من قبل الثورة وهذا هو المنطلق الذى بادر من خلاله مجلس قيادة الثورة حين خفض الضرائب واسعار البنزين والغى اجور الدخول الى المستشفيات ٠

واعلن السيد الهاشمى ان التخفيضات التى تقررت ستقلل من ارباح وزارة الصناعة بحدود ٩٠ الف دينار سنويا كان بالامكان استغلالها لصالح الوزارة لولا الحاجة التي لمستها الثورة في ضرورة رفع المستوى المعاشى لابناء الشعب وخاصة الطبقات الفقيرة ٠

واجاب السيد الوزير بعد ذلك عما اذا كانت هناك تخفيضات فى اسعار منتجات اخرى فقال ان الثورة ستتخذ من الاجرآءات ما تثبت الدراسة انها فى صالح اقتصاد البلد ومجموع الشعب ٠

واهاب السيد الوزير باتحاد الصناعات واصحاب الشركات الوطنية من القطاع الخاص ان يبادروا ويتجاوبوا مع الحكومة الوطنية ويتعاونوا مع ابناء الشعب فى تخفيض اسعار منتجاتهم ٠ وقال ان القطاع الخاص قطاع وطني يحظى بالرعاية الكاملة من قبل حكومة الثورة التى اعلنت على لسان السيد رئيس الجمهورية بان الحكومة سترعى القطاع الخاص وتسنده جهد المستطاع ٠

تخفيض اسعار المواد الاستهلاكية
الغاء رسوم مراجعة المؤسسات الصحية

اصدر مجلس قيادة الثورة امس بيانا قرر بموجبه تخفيض اسعار بعض المنتوجات الوطنية التى تنتجها الشركات التابعة لوزارة الصناعة وفيما يلي نص البيان :

ايمانا منا بمبادىء السابع عشر من تموز المجيدة ورغبة فى التخفيف عن كاهل المواطنين فقد قرر مجلس قيادة الثورة تخفيض اسعار المنتوجات الوطنية التالية والتى تنتجها الشركات التابعة لوزارة الصناعة وكما يلي :

١ ـ تخفيض سعر صفيحة السمن النباتى سعة ١٦ كيلو غراما ولجميع الانواع مبلغا قدره ١٠٠ فلس .

٢ ـ تخفيض سعر صفيحة السمن النباتى سعة ١٦ كيلو غراما مبلغا قدره ١٠٠ فلس .

٣ ـ تخفيض سعر صفيحة السمن النباتى سعة ٥ كيلو غرامات لجميع الانواع يتراوح بين ٩٥ و ١٠٠ فلس .

٤ ـ تخفيض سعر صفيحة السمن النباتى سعة ٤ كيلو غرامات مبلغا قدره ٨٠ فلسا .

٥ ـ تخفيض سعر صفيحة السمن النباتى سعة كيلو غرامين ٣٠ فلسا .

٦ ـ تخفيض سعر صفيحة السمن النباتى سعة كيلو غرام واحد مبلغا يتراوح ما بين ١٠ـ٢٠ فلسا .

٧ ـ تخفيض سعر كارتون المنظفات سيرف ، تايد ، نمير ، امواج مبلغا قره ٢٤٠ فلسا لكل كارتون ذي ٤٨ علبه .

٨ ـ تخفيض اسعار معاجين الاسنان والحلاقة مبلغا يتراوح ما بين ١٠ـ٢٥ فلسا .

٩ ـ تخفيض سعر الطن الواحد من السمنت بانواعه المختلفة المباع محليا مبلغا قدره ٢٥٠ فلسا للطن الواحد .

١٠ـ تخفيض سعر كيس الطحين حجم ٨٨ كيلو غراما مبلغا قدره ١٠٠ فلس .

١١ـ ستكون هذه التخفيضات بحدود ٩٠٠ الف دينار سنويا من ارباح شركات الموءسسة العامة للصناعة ٠

١٢ـ يتم تنفيذ هذا البيان اعتبارا من يوم الاثنين الموافق ٢٦ـ٨ـ٦٨ وستقوم الموءسسة العامة للصناعة والشركات التابعة لها باصدار التعليمات والوصايا التفصيلية لتنفيذ مضمون هذا البيان ٠

وفى النهاية نرجو ابناء الشعب الكرام شراء هذه المواد بالاسعار الجديدة واخبار السلطات عن كل مخالف لمضمون هذا البيان لتتخذ بحقه الاجراءات الرادعة ٠ ٠

احمد حسن البكر
رئيس مجلس قيادة الثورة

المؤسسات الصحية

اصدر مجلس قيادة الثورة مساء يوم ٣ـ٨ـ٩٦٨ البيان رقم (٣٦) وفى ما يلى نص البيان

بيان رقم ٣٦ صادر
من مجلس قيادة الثورة

لقد قامت ثورة السابع عشر من تموز من اجل بناء علاقات اجتماعية خالية من الاستغلال والظلم ٠ وبغية التخفيف من وطـأة الضرائب التى انهكت كاهل الطبقة الكادحة من ابناء شعبنا قررنا الغاء ضريبة الدفاع الوطني لمراجعي المؤسسات الصحية اعتبارا من يوم الاثنين ٥ـ٨ـ١٩٦٨ ٠

كتب ببغداد فى يوم السبت ٣ـ٨ـ١٩٦٨
التوقيع
مجلس قيادة الثورة

السماح باستيراد سيارات
اللورى والبيك اب

اصدر مجلس قيادة الثورة البيان رقم ٤١ وهذا نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم

بناء على مقتضيات المصلحة العامة ورغبـــة فى التخفيف عن كاهل المواطنين وتيسير وسائط النقل للاغراض الصناعية والزراعية والعمرانية قررنا السماح للمواطنين باستيراد سيارات اللـــورى والبيك آب بشرط ان يكونوا قد مارسوا سياقة هـــذه السيارات واتخذوها حرفة لهم . او من يحتاجها من المواطنين للاغراض المذكورة اعلاه على ان يجرى استيرادها عن طريق الشركة العامـــة للسيارات ضمن التخصيصات المقررة . فعلى من يشملهم هذا البيان تقـــديم طلباتهم اعتبارا من تاريخ اذاعته .

مجلس قيادة الثورة

صرف رواتب العمال المضربين

بيان رقم ٢٨ من مجلس قيادة الثورة

انصافا للطبقة العاملة واعادة لحقوقها المهدورة قرر مجلس قيادة الثورة صرف رواتب العمال الذين كانوا مضربين عن العمل في القطاع العام قبل ثورة السابع عشر من تموز .

مجلس قيادة الثورة يقرر رفع الحدود
العليا لرواتب الموظفين الصحيين

اعلن الدكتور عزت مصطفى وزير الصحة ان مجلس قيـــادة الثورة قد اقر الاقتراح الذى رفعته وزارة الصحة وقرر رفع الحدود العليا الدرجات الموظفين الصحيين والممرضات والمضمدين حيث اصبح الحد الاعلى لراتب درجة الممرضة والموظف الصحى ٩٠ دينارا .

وقد ورد فى الاسباب الموجبة لهذا القرار ان الحكومة رغبة منها

فى انصاف موظفيها الذين لا تساعد عناوين وظائفهم على الترفيع وايمانا منها باشاعة العدل والحق وتحقيق تكافوء الفرص بينهم فقد وجدت ان من الضرورى رفع حدود رواتب الممرضة الفنية والموظف الصحى والمضمد لتشجيعهم على العمل الانسانى المنـاط بهم فى الموءسسات الصحية ٠

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رقم ٢٩

تمشيا مع مبادىء ثورة السابع عشر من تموز وشعورا بالحاجة الملحة للتخفيف من الضرائب التي فرضت على المواطنين قرر مجلس قيادة الثورة ما يلى :

اولا : اعفاء الاشخاص الذين تقل رواتبهم الاسمية او اجورهم الشهرية عن ١٨ دينارا من الضريبة المفروضة عليهم بموجب المادة الاولى من قانون ضريبة الدفاع الوطنى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٧ ٠

ثانيا : تخفيض مبالغ الضريبة المفروضة على الاشخاص الذين تبلغ راتبهم الاسمية أو اجورهم الشهرية ١٨ دينارا فاكثر وفق النسب التالية بدلا من النسب المفروضة بموجب المادة الاولى من القانون المذكور ٠

مقدار الراتب الشهرى	نسبة الضريبة	نسبة الضريبة
١٨ دينارا فاكثر واقل من ٥٠ دينارا	٥ر٢٪	١٪
٥٠ دينارا فاكثر من ١٠٠ دينار	٥٪	٥ر٢٪
١٠٠ دينار فاكثر ولغاية ١٥٠ دينارا	٧٪	٥ر٤٪
اكثر من ١٥٠ دينارا واقـل من ٢٠٠ دينار	١٠٪	٧٪
٢٠٠ دينار فاكثر واقل من ٢٤٠ دينار	١٤٪	١٠٪
٢٤٠ دينارا فاكثر	١٨٪	١٤٪

ثالثا : ينفذ هذا القرار اعتبارا من ١ـ٨ـ١٩٦٨ ٠

رابعا : اعادة النظر فى هذه الضريبة فى المستقبل كلما سمحت الظروف المالية بذلك ٠

مجلس قيادة الثورة

قرار تاريخى لمجلس قيادة الثورة

تمليك اراضى الدور المشيدة فى مدن الثورة والشعلة والزعفرانية لاصحابها

قرر مجلس قيادة الثورة فى بيان اصدره امس تمليك الاراضى الاميرية المشيدة عليها الدور فى مدينتى الثورة والشعلة الى الاشخاص الذين قاموا بتشييد الدور عليها بدون بدل وتسجيلها باسمائهم وفق القانون ٠

وفيما يلى نص القرار :

لقد فجرت ثورة السابع عشر من تموز لكى تكون لكل المخلصين الخيرين من ابناء هذا الشعب وابناء الامة العربية الا ان تأكيد الثورة لاصالة وجودها ومضمونها التقدمى انما يتأتى من خلال التزامها الكامل لمصالح الكادحين المظلومين باعتبارهم المستفيدين الحقيقيين من هذه الثورة واتجاهها التقدمي لذلك واستنادا الى احكام المادة ـ ٤٤ ـ من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ـ١٠ـ١٩٦٨ ما يلى :

١ ـ تمليك الاراضى الاميرية المشيدة عليها الدور فى مدينتى الثورة والشعلة الى الاشخاص الذين قاموا بتشييد الدور عليها أو لورثتهم الشرعيين بدون بدل وتسجل باسمائهم فى دائرة الطابو وفق القانون ٠

٢ ـ يعتبر هذا القرار معدلا لاحكام قانون تمليك العرصات والمبانى الاميرية رقم ـ ٣ ـ لسنة ١٩٦٠ ٠

على وزير المالية تنفيذ ذلك ٠

التوقيع

مجلس قيادة الثورة

قرار لمجلس قيادة الثورة
بتمليك اراضى الزعفرانية

اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بتمليك الأراضى المشيدة عليها الدور فى محلة الزعفرانية الى الاشخاص الذين قاموا بتشييد الدور عليها بدون بدل وفيما يلي نص القرار :

قرار صادر عن مجلس قيادة الثورة

لقد وجدت ثورة السابع عشر من تموز لكى تكون عونا للفقراء والمحتاجين ولكى تقضى والى الابد على عوامل الاستغلال والاضطهاد الطبقيين لذلك واستنادا الى احكام المادة ـ ٤٤ ـ من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ـ١١ـ٩٦٨ ما يلى :

اولا ـ تمليك الاراضى الاميرية المشيدة عليها الدور فى محلة الزعفرانية الى الاشخاص الذين قاموا بتشييد الدور عليها او لورثتهم الشرعيين بدون بدل وتسجل باسمائهم فى دائرة الطابو المختصة وفق القانون .

ثانيا ـ يعتبر هذا القرار معدلا لاحكام قانون تمليك العرصات والمبانى الاميرية رقم ـ ٣ ـ لسنة ١٩٦٠ .

التوقيع
مجلس قيادة الثورة

مكتب شؤون الشمال التابع لمجلس قيادة الثورة
يصدر بيانا الى الشعب الكردى فى العراق

اصدر مكتب شؤون الشمال التابع لمجلس قيادة الثورة هذا اليوم بيانا الى الشعب الكردى فى العراق هذا نصه :

لقد قامت ثورة ١٧ تموز الجبارة لتضع حدا للظروف الاستثنائية التى مرت بعراقنا الحبيب حيث استشرى الفساد وسادت المحسوبية وانطلقت جموع الانتهازيين والمنتفعين واعوان الاستعمار تمزق الوحدة الوطنية وتضع المعوقات فى وجه التقدم والتطور لهذا البلد وقد حاولت عناصر الشر هذه ان تجعل من

شمالنا العزيز مجالا للصراع واتونا للحرب ناسية أو متناسية بأن ابناء الشعب تربطهم اواصر القربى والدين والمصالح والتاريخ والنضال المشترك ٠

لقد قامت ثورة ١٧ تموز وفى طليعة اهدافها حل القضية الكردية حلا سلميا عادلا وذلك انطلاقا من آيمان الثورة بان للشعب الكردى حقوقا قومية يجب ان يتمتعوا بها وان للاكراد مطامح تقدمية لهم ان يحققوها وعليه فقد وضعت الثورة فى حسابها ان حل القضية الكردية يشكل حجر الزاوية فى ديمومة الثورة وفى نجاحها والذلك فقد اكد مجلس قيادة الثورة فى كل مناسبة بان حل القضية الكردية سيكون وفقا لبيان التاسع والعشرين من حزيران الصادر عام ١٩٦٦ كما ان مجلس قيادة الثورة متأكد من مساهمة جميع الاكراد المخلصين مساهمة مباشرة وجدية فى تحويل هذا البيان الى حيز التنفيذ والعمل من أجل تطبيقه بشكل كامل ذلك لان تقدم العراق الاقتصادى والاجتماعى والثقافى وتركيز الاستقلال وتعميق جذوره لا يمكن أن يتم الا بصهر النضال العربى ـ الكردى وجعله نضالا مشتركا ينطلق بثقة وأصرار نحو الاهداف الكبرى التى يتطلع اليها شعبنا العظيم ٠

لذلك فقد اسقطت ثورة تموز ومنذ اللحظة الاولى لاندلاعها وسائل العنف والتعنت ومنعت التشويش والدس ورفضت اعطاء الوعود البراقة والتزمت بحل الموضوع حلا سلميا يقوم على العدل والفهم الكامل لهذه القضية ٠ وباشرت ومنذ أيامها الاولى بتطبيق بيان التاسع والعشرين من حزيران فقامت جامعة السليمانية وهى تستقبل الطلاب من أبناء هذه المنطقة وقد شرع قانونها بشكل يضمن للجامعة أن تكون جامعة نموذجية ٠ كما أعلنت عن قيام مجمع علمى كردى يتولى الاهتمام بالنواحى العلمية المتعلقة بالثقافة الكردية وفى مجال الادارة اجريت التغييرات بما يتناسب وبنود البيان المذكور وقد وضعت الحكومة الوطنية قانون المحافظات وسوف يشرع من أجل أن يصار الى وضع اسلوب للادارة يتلائم مع المرحلة الحضارية القائمة ومع التقدم الذى ننشده ٠ والى جانب هذافقد أطلقت الثورة سراح جميع السجناء والمعتقلين بسبب حوادث الشمال كما امرت

بأرجاع المفصولين من عمال ومستخدمين وموظفين الى وظائفهم من أجل تهيئة مجالات العيش الكريم لهم ليكونوا مواطنين صالحين كما باشرت بأقامة المعامل فى هذه المنطقة كمعمل السكر فى لواء أربيل ووضعت الامكانيات لتوسيع معملى الاسمنت والسكاير فى السليمانية • ان خطوات الثورة واضحة وجلية وانها اذ تقوم بهذه الاجراءات انما تنطلق من قناعتها بأن هذه الاجراءات أمور لابد من تنفيذها •

ان سياسة التضليل والتسويف قد انتهت وان أيمان الثورة بحل القضية الكردية بات واضحا وصريحا فى كل خطوة تخطوها ولقد أدرك الاستعمار خطورة هذه الخطة فلجأ يحرك أعوانه وعملاءه من أجل التشويش واعاقة هذه المسيرة التى سارت عليها ثورة السابع عشر من تموز فأخذ يشيع بأن قادة الثورة غير جادين فى وعودهم وانهم سيعملون على تعريب المنطقة أو تهجير سكانها الى مناطق أخرى • اننا نعلن بأن مثل هذه الدعايات لا أساس لها من الصحة وان الثورة التي قمنا بها انما هي ثورة قومية تقدمية تؤمن بحقوق القوميات الاخرى وان تقدمية هذه الثورة تفرض على قادتها أن يكونوا قوميين انسانيين يكفرون بالاستعلاء والصهر للقوميات الاخرى بقدر ما يحترمون قوميتهم • وأما قضية التهجير فهي الاخرى باطلة وان قانون المحافظات وقيام جامعة السليمانية والاعتراف بعيد نوروز ادلة دامغة على بطلان افترائهم هذا •

اننا نعلن ونحن فى مراكز المسؤولية ان وحدة التراب العراقى قضية أساسية فى مسيرتنا وان هذه الوحدة متفق علها بين العرب والاكراد ونعلن بأن تمتع الشعب الكردى بحقوقه القومية ليس منة نمن بها عليهم انما هي حق من حقوقهم علينا أن نعترف به وقد اعترفنا • وان مصالحنا المشتركة ومصيرنا المشترك يحتم علينا ان نلتقي على أرض صلبة واحدة تمتد من الجبال الى السهول وتضم شعبنا من الجنوب الى الشمال وان وحدة هذه المصالح تحتم علينا أن نعي طبيعة هذه المرحلة وان نعي مسؤولياتنا بشكل حر واع وأن نكون يدا واحدة تضرب بقوة المفرقين والدساسين والمخاتلين

وتسقط والى الابد تلك العلاقات السلبية التي تتحكم في علاقاتنا ونبدأ صفحة جديدة من العلاقات الايجابية تقوم على الاحترام والود والتآخي الذى يكلله النضال المشترك والمصير المشترك ٠

مجلس قيادة الثورة
مكتب شؤون الشمال
تشرين الثاني ١٩٦٨

الثورة ومشاعر الاكراد القومية

أعلن السيد عبدالله السلوم السامرائي وزير الاعلام فى مؤتمره الصحفي الاخير أن الغرض الرئيسى من زيارة الوفد الوزاري الى السليمانية كان تنفيذا لقرار مجلس قيادة الثورة القاضى بأنشاء جامعة فى السليمانية كجزء من التزام المجلس لتنفيذ بيان التاسع والعشرين من حزيران حول قضية الشمال ٠

ولقد أوضح السيد الوزير ان الوفد قد أطلع على المواقع المناسبة لقيام الجامعة وان الجامعة المذكورة ستفتح أبوابها فى العام الدراسى القادم ٠

ان هذا التصريح الذي أدلى به السيد وزير الاعلام يكشف النية الصادقة لحكومة الثورة في تحويل ما التزمت به في بياناتها الى واقع عملي وبهذا تكون حكومة الثورة قد أعطت صورة حقيقية لمفهوم الالتزام الثوري الذى يمحى من أذهان جماهير الشعب صورة الوعود الكاذبة التى كان يمنيها بها الحكام السابقون ٠

لقد أدرك الحكم الثورى الذى يتحسس بحكم كونه منبثقا من صلب الجماهير بتحسس المشاكل التى يعانون منها ٠

وهكذا شرع بمهمة ثورية يعالج كل مخلفات الماضى والتى تأتى فى مقدمتها مشكلة الشمال التى ظلت قائمة لعدم توفر النية الصادقة التى تعمل لها وتوفير الامن والاطمئنان لابناء العراق كافة ٠

ان التزام حكومة الثورة فى العديد من بياناتها بأيجاد السبيل الاقوم لحل المشكلة بدأ يتحول بفضل الاجراءات التى أتخذت حتى الان الى عمل ملموس يصلح أساسا قويما لمزيد من الخطوات الايجابية التى ستتوالى متى ما توفر المناخ الملائم للاقدام عليها ٠

ان قيام جامعة السليمانية توفر لابناء المنطقة سبل التحصيل العلمي وتعنى بالدراسات والتراث الادبي الذى يعطى مدلولا حقيقيا لمشاعرهم القومية وتقدير الثورة لتطلعاتهم وهذا ما لم تقدم عليه أية حكومة اخرى قبل ثورة السابع عشر من تموز ٠

وهكذا تتوافر أمام جميع المخلصين فرصة مواتية للالتقـــاء الوطنى وتحقيق الامن والاستقرار فى ربوع الوطن العزيـز ٠

الثورة وحل مشكلة الشمال

- لا نذيع سرا اذا قلنا بأن رجال الثورة كانوا يخططون لحـل مشكلة الشمال قبل قيام الثورة ، بل لقد كانوا على اتصـال دائم مع أطراف المشكلة من أجل ايجاد الصيغة الملائمة لحـل سلمى يعيد للعراق وحدة أبنائه ويقضى على أسباب الفرقة ٠

- لقد أعلن الرئيس البكر قبل ثورة ١٧ تمـوز فى المظـاهرة الجماهيرية التى قادها ضد المواقف المتخاذلة للحكومة الرجعية السابقة تجاه قضية فلسطين ان القوى الثورية المنظمة تطالب بحل مشكلة الشمال حـلا سلميا يضـمن للعراق وحـــدة أبنائه وأراضيه ٠

- واصرار القوى الثورية على حل هذه المشكلة سلميا فـي ذلك الوقت كان نتيجة للمؤامرات التى كان يحيكها الحكم الرجعى وعملاؤه من أجل ايقاظ الفتنة من جديد والهـاء الجيـش العراقي بمشاكل جانبية تعطل مشاركته بمعركة العرب الاولى فى فلسطين ٠

- كما وان هذه القوى نتيجة تبلور الوعى السياسى فى العـراق تكونت لديها قناعات بشأن هذه المشـكلة وضرورة انهـاء مضاعفاتها ، باعتبار ان استمرار التمزق والفرقة والصـدام لا يمكن أن يخدم الا أعداء التقدم والحرية فى الداخل والخارج، ويعطل مسيرة الكفاح الوطني ٠

- ان بيان مجلس قيادة الثورة رقم ٣٥ الذى أكد فيه الالـتزام ببيان ٢٩ حزيران سنة ٩٦٦ ، وأعلن ضرورة ايجاد حل سلمي

يستوعب التطلع القومي لاخواننا الاكراد وينهى أزمـــة الفرقة والصراع .

ان هذا البيان انما هو تأكيد جديد على الروح الايجابية التى تؤمن بها الثورة وتسير على هديها .. هذه الروح التى تســتطيع وحدها أن تذلل العقبات وتعبد الطريق أمام تفاهم مخلص ودائم بين اخوة الوطن في العراق لتجنيب البلـد شـرور الحروب الاهليـة والمنازعات الجانبية .

◉ ان ايمان الثورة المطلق بحقوق المواطنين على اختلاف قومياتهم انما ينبع من فهمها لطبيعة القطر وظروفه والمشاكل المترسبة والموروثة فيـه .

وهي لا بد ان تنطلق في كل خطواتها من نقطة الوضوع الـكلي لابعاد كل مشكلة يعانى منها الشعب لتجيء حلولها واضحة وناجحة

◉ ان حل مشكلة الشمال حلا سلميا عادلا .. يحتاج أول مـا يحتاج الى صفاء النية من جميع أطراف المشـــكلة وطرح عقد وترسبات الماضى جانبا .. والنظر الى ظروف العراق من زاوية الحرص على مستقبله من المؤامرات التي تحـــاك ضد ابنائه ليلا ونهـارا .

◉ ان فتح القلوب وتصفية النوايا .. شرطان لابد منهما ونحن نقبل على حل المشكلة حاول اعداء الشعب تكريسها والاتجار بها لغايات مختلفة ومشبوهة ! .

◉ والقوى الثورية المنظمة التى فجرت ثورة ١٧ تموز تؤمن بأن من حق شعبنا أن يتمتع بكامل حقوقه فى جو ديمقراطى حـر يحفظ للانسان كرامته وحريته ..

وهي اذ تلتفت اليوم لحل مشكلة الشمال سلميا فأنها تعرف ان حل المشكلة لابد وان يعود بالخير على مجمـــوع الشعب العراقى .. ومن ثم يعزز صموده فى مجال العمل العربى والكفـاح ضـــد الاستعمار والامبريالية ..

بيان رقم ٤٤ صادر من مجلس قيـــادة الثـورة

أصدر مجلس قيادة الثورة البيان رقم – ٤٤ – وهذا نصه :–
تمشيامع أهداف ثورة السابع عشر من تموز وانصافا للمواطنين قرر مجلس قيادة الثورة اعادة كافة العمال المفصولين بسبب حوادث الشمال فعلى المعنيين بذلك تقديم الطلب الى أقرب وحـــدة اداريـة لتوحيدها وأرسالها الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ٠

مجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم
بيان رقم – ٣٥ –
صادر من مجلس قيادة الثـورة

التزاما بما ورد في البيان الاول الصادر عن مجلس قيادة الثورة بشأن حل مشكلة الشمال حلا سلميا عادلا ، فقد درس مجلـس قيادة الثورة جوانب المشـكلة والظروف التى مرت بها فى العهـود السابقة وناقش وجهات النظر المطروحة بشأو حلها انطلاقا من حرص الثورة على تحقيق الامن والاستقرار فى ربوع الوطن وتأكيد الوحدة الوطنية والكفاحية ضد الاستعمار والرجعية والصهيونيـة وايمانيا بالحقوق القومية لاخواننا الاكراد ، قرر مجلـس قيادة الثـورة الالتزام ببيان ٢٩ حزيران لسنة ١٩٦٦ كأساس لحل المشكلة وسيباشر المجلـس بوضع كافة الجهود والامكانيات لتنفيذ البيان المذكور ٠

التوقيع
مجلس قيادة الثورة
في ٣–أب–١٩٦٨

عفو عام عن المشتركين بحوادث الشمال عسكريين ومدنيين

أصدر مجلس قيادة الثورة صباح يوم ٥ـ٨ـ١٩٦٨ البيان رقم ٣٩ وهذا نصه :ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بيـان رقم ـ ٣٩ ـ

صادر عن مجلس قيادة الثـورة

ايمانا بأهداف ثورة السابع عشر من تموز المباركة وتأكيدا لحرص الثورة على الايفاء بالتزاماتها فى حل المشكلة الكردية حلا سلميا عادلا ورغبة في خلق الظروف الملائمة لتنفيذ بيان ١٩ حزيران الصـادر فى عام ١٩٦٦ قرر مجلس قيادة الثورة ٠

أولا ـ العفو العام عن المشتركين بحوادث الشمال من عسكريين ومدنيـين ٠

ثانيا ـ اعفاء أفراد القوات المسلحة من التجهيزات والاسلحة والذخائر التى بذمتهم ومن أي أثر مادى أو قانونى يترتب عليها ٠

ثالثا ـ على السلطات المسؤولة اعادة المشمولين بهذا البيان الى وظائفهم السابقة حال التحاقهم ٠

التوقيـع

مجلس قيادة الثورة

مكاسب للوحـدة الوطنية

الوحدة الوطنية كأي شعار سياسى اني تعرضت لمزيد من التشويه الكذب والتزيف ، ذلك الحكام الرجعيين والدكتاتوريين قد جعلـوا من الوحدة الوطنية شعارا للمتاجرة السياسية وأداة لتمرير مشاريعهم البوليسية المعادية للشعب ، ففي العهد الملكي كان الحكم يعتمد على الولاءات العشائرية والاقطاعية اساسا للتمثيل فى المجالس النيابية باسم الوحدة الوطنية ٠

وفى العهد القاسمى فتحت السجون السياسية امام قوى الشعب

المثقفة ، سواء العربية منها أم الكردية حتى أصبحت الوحدة الوطنيـة التى يتشدق بها ذلكم الحكم مدعاة للضحك والطرافة ، فهي وحدة ارهاب ووحدة سجون ! •

أما في العهد التشريني الغابر فقد توجر بالوحدة الوطنية فى عملية لئيمة لضرب القوى القومية التقدمية ، الا أنه سرعان ما انكشفت اللعبة ، فرفضتها الجهات الوطنية مبدأ وأساسا وفكرة •

والان ، وبعد ثورة تموز مباشرة ، وضعت الوحدة الوطنية أمام الالتزام العقائدى الشريف ، فتحولت من شعار باهت ، كاذب الى حقيقة موضوعية تكررها البيانات الثورية الصادقة لمجلس قيادة الثورة، ان الاساس الجديد لمفهوم الوحدة الوطنية قـد رفض بكل ايمان ، ولفظ بكل صراحة ذلك الزيف القديم فأعلن عن اطـلاق سراح المحتجزين السياسيين والموقوفين ، وأغلق الدعوى المقامة ضد ٣٠٠ مواطن كما أنه عالج مشكلة الشمال بروح وطنية عالية وخلال يومين فقط سجل تاريخ العراق مرحلة جديدة تسجل أيضـا فى تاريخ الاكراد •

لقد تقرر تأسيس جامعة فى السليمانية لاول مرة ، ومجمع علمي كردى لاول مرة فى تاريخ العـراق •

كما أعلن العفو العام ـ غير المبطن ـ عن كافة السجناء المتهمين فى أحداث الشمال •

ان هذه المواقف والمعالجات والمكاسب والتى لا يمتد عمرها لاكثر من أسبوع ، دليل اخلاقى عال لاخلاقية الثورة ومدى التزامهـا بشعاراتها ومبادئها والوحدة بعد ذلك سلوك ـ لا شعار •

٢١ مارت عيدا رسميا للاكراد
وعطلة رسمية عامة

أصدر مجلس قيادة الثورة فى ٢٤ ـ أيلول ـ ٩٦٨ بيانا قرر بموجبه اعتبار يوم الحادى والعشرين من مارت من كل سنة عيـدا رسميا للاكراد وعطلة رسمية عامة للمواطنين وفيما يلي نص البيان :

بيان صادر عن مجلس قيادة الثـورة :

تنفيذا للعهد الذى قطعته الثورة على نفسها وترسيخا للوحـدة

الوطنية لشعبنا العظيم وايمانا منا بحق اخواننا الاكراد بالتمتع بأعيادهم ومناسباتهم القومية قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار يوم الحادي والعشرين من مارت من كل سنة عيدا رسميا للاكراد بأسم عيد نوروز وعطلة رسمية عامة للمواطنين .

مجلس قيادة الثورة

تنفيذ المادة السادسة من
بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦

أصدر مجلس قيادة الثورة صباح يوم ٤ـأ اـ١٩٦٨ البيان رقم ٣٧ وفيما يلي نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم
بيان رقم ٣٧ صادر من
مجلس قيادة الثورة

تنفيذا لبياننا المرقم ٣٥ الصادر فى ٣ـ٨ـ١٩٦٨ والمتعلق بحل القضية الكردية قررنا تنفيذ المادة السادسة من بيان ـ٢٩ـ حزيران الصادر فى عام ١٩٦٦ فيما يتعلق بما يلى :

أولا ـ البعثات والزمالات والمنح الدراسية لمختلف الفروع وعلى شتى المستويات من الاكراد للتخصص في خارج البلاد .

ثانيا ـ انشاء مجمع علمى كردى .

ثالثا ـ انشاء جامعة فى السليمانية .

على رئيس الوزراء تنفيذ ما ورد فى هذا البيان ، كتب ببغداد فى ٤ـ٨ـ١٩٦٨ .

التوقيع

مجلس قيادة الثورة

خطوات اولى لتحقيق المطامح القومية لاخواننا الاكراد
خلق جبهة صلدة أمام مؤامرات الاستعمار وأذنابه

استأثرت القضية الكردية باهتمام قيادة ثورة السابع عشر من

الاجراءات الثورية التى أصدرها مجلس قيادة الثورة ٠

ايماننا من الثورة بحقوق الاخوة الاكراد القومية وكمواطنين عراقيين تجمعهم مع عرب العراق روابط تاريخية ودينية ونضالية ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية ٠٠ كما أن قضية الشمال قد طبعت اثارها على الصعيد السياسى والاقتصادى للبلاد طوال سبع سنوات سال فيها الدم وعم الخراب وتعطل العمران وشح الانتاج ٠٠ ومن الطبيعى ان تنال القضية الكردية اكبر قسط من عناية قيـــادة ثورة ١٧ تموز وان تبادر الثورة لوضع حل جذرى راسخ للمشـــاكل المتراكمة والمضاعفات التى نجمت عن استمرار القضية بدون حل حتى قيام الثورة ٠٠

وقد نص البيان الاول لثورة ١٧ تموز على ـ انهاء مشكلة الشمال بحكمة ودراية وبروح طابعها مصلحة الوطن وضمان أمنه واستقراره ورفاهه وصيانة وحدته الوطنية واقامة مجتمع تسوده الاخوة والتآلف الوطني والشعور بالمسؤولية ـ وكان ذلك خطوة الى الامام من أجل انهاء المشكلة والبدء بحلها حلا جذريا ومعقولا ٠

ثم جاءت انتفاضة ٣٠ تموز لتؤكد فى البيان رقم ٢٧ الصادرعن مجلس قيادة الثورة ما نصه :ـ حل القضية الكردية حلا سـلميا عادلا يحقق المطامح القـومية لاخواننا الاكراد ويضـمن وحـــدة العراق الوطنية ٠

ثم بادرت قيادة الثورة الى اصدار البيـــان رقم ٣٤ حيث أكدت فيه ـ الالتزام ببيان ٢٩ حزيران لسنة ١٩٦٦ كأساس لحل القضية الكردية ـ وأصدرت بعد ذلك بيانا اخر أعلنت فيه عن ـ تشـكيل مجمع علمي كردى وجامعة فى السليمانية ـ ٠

وأعقب ذلك صدور البيان رقم ٣٩ الذى جاء فيه ـ ايمـــانا بأهداف ثورة السابع عشر من تموز المباركة وتأكيدا لحرص الثورة على الايفاء بالتزاماتها فى حل المشكلة الكردية حلا سليما عادلاورغبة فى خلق الظروف الملائمة لتنفيذ بيان ٢٩ حزيران الصادر فى عـام ١٩٦٦ قرر مجلس قيادة الثورة :

أولا ـ العفو العام عن المشتركين بحوادث الشمال من عسكريين ومدنيـين ٠

الاجراءات الثورية التى أصدرها مجلس قيادة الثورة ٠

ايماننا من الثورة بحقوق الاخوة الاكراد القومية وكمواطنين عراقيين تجمعهم مع عرب العراق روابط تاريخية ودينية ونضاليه ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية ٠٠ كما أن قضية الشمال قد طبعت اثارها على الصعيد السياسى والاقتصادى للبلاد طوال سبع سنوات سال فيها الدم وعم الخراب وتعطل العمران وشح الانتاج ٠٠ ومن الطبيعى ان تنال القضية الكردية اكبر قسط من عناية قيادة ثورة ١٧ تموز وان تبادر الثورة لوضع حل جذرى راسخ للمشاكل المتراكمة والمضاعفات التى نجمت عن استمرار القضية بدون حل حتى قيام الثورة ٠٠

وقد نص البيان الاول لثورة ١٧ تموز على – انهاء مشكلة الشمال بحكمة ودراية وبروح طابعها مصلحة الوطن وضمان أمنه واستقراره ورفاهه وصيانة وحدته الوطنية واقامة مجتمع تسوده الاخوة والتآلف الوطني والشعور بالمسؤولية – وكان ذلك خطوة الى الامام من أجل انهاء المشكلة والبدء بحلها حلا جذريا ومعقولا ٠

ثم جاءت انتفاضة ٣٠ تموز لتؤكد فى البيان رقم ٢٧ الصادرعن مجلس قيادة الثورة ما نصه :– حل القضية الكردية حلا سلميا عادلا يحقق المطامح القومية لاخواننا الاكراد ويضمن وحدة العراق الوطنية ٠

ثم بادرت قيادة الثورة الى اصدار البيان رقم ٣٤ حيث أكدت فيه – الالتزام ببيان ٢٩ حزيران لسنة ١٩٦٦ كأساس لحل القضية الكردية – وأصدرت بعد ذلك بيانا اخر أعلنت فيه عن – تشكيل مجمع علمي كردى وجامعة فى السليمانية – ٠

وأعقب ذلك صدور البيان رقم ٣٩ الذى جاء فيه – ايمانا بأهداف ثورة السابع عشر من تموز المباركة وتأكيدا لحرص الثورة على الايفاء بالتزاماتها فى حل المشكلة الكردية حلا سليما عادلاورغبة فى خلق الظروف الملائمة لتنفيذ بيان ٢٩ حزيران الصادر فى عام ١٩٦٦ قرر مجلس قيادة الثورة :

أولا – العفو العام عن المشتركين بحوادث الشمال من عسكريين ومدنيين ٠

الوطنية ، وتمكيننا من اقامة القطاع النفطي المستقل ، والمباشرة بالانتاج بعيدا عن المساومات ، وبأسرع وقت - فهذه الفقرة رغم ايجازها احتوت أكثر أماني المواطنين فى هذا المورد ، وبينت ان الشركة الوطنية حصيلة كفاح شعبي طويل ومرير ، لا مناص من الاحتفاظ بها وتطوير فعاليتها وتوسيع مهامها الحيوية .

لكن الجماهير الوطنية استغربت وذهلت وتطاير سخطها على اولئك العملاء لما سمعت السيد رئيس الجمهورية يتلو بيان مجلس قيادة الثورة رقم ٢٧ والذى جاء فيه - وقد وصلت الامور الى حد المباشرة الفعلية فى جلسة مجلس الوزراء المنعقدة فى ٢٨-٧-٩٦٨ عندما طرحوا فكرة الغاء شركة النفط الوطنية ، وكادوا يحققوا ذلك، لولا موقف العناصر التقدمية داخل مجلس الوزراء - لمصلحة من تلغى شركة النفط الوطنية ياهؤلاء ، اليس لمصلحة الاحتكارات الاجنبية ؟ اليس لحرمان العراق من القطاع النفطى الذى كان من الضرورى أن يقام منذ عهود سحيقة لولا معارضة الاستعمار واستجابة الاذناب الخانعة لتلك المعارضة التي ما ارادت غير الشر والتخلف للعراق ؟

ان هذا الموقف المزري يكفي لادانة اولئك المارقين بالعمالة للاستعمار والصلات المشبوهة بالشركات الاحتكارية التى بقيت تبذر المحاولات الخفية والعلنية للحيلولة دون استقلال العراق في نفطه ، فالقيادة الثورية المخلصة ، اوضحت باعلانها هذه الفضيحة الالغام المزروعة ضد الثورة وانها كانت متيقظة وحذرة ، من جهة ، وان هناك جهات لا تزال تعمل على عرقلة كل سياسة نفطية حرة ، وان الثورة التقدمية لن تتخلى عن السياسة النفطية التى انتهجتها ، من جهة اخرى ، فهي ماضية في انتاج النفط المباشر ، لمصلحة العراق والامة العربية على حد سواء .

ولقد عبرت عن اسلوب العمل الجديد فى العهد الذى عاهد به مجلس قيادة الثورة الله وعاهد الشعب على اقامة نظام ديمقراطي ثورى وحدوى ، يحقق اصلاحا زراعيا جذريا وانتهاج سياسة نفطية تستهدف استثمار النفط استثمارا مباشرا وتنمية خبرة المواطنين فى هذه الحقول ، وزيادة ثروة البلاد ودخلها من هذا المورد مع الاخذ في الاعتبار بحث المسائل المعلقة مع شركات النفط العاملة فى العراق ، بما يضمن حقوقنا كاملة .

مجلس ادارة جديد لشركة النفط الوطنية

اصدر مجلس قيادة الثورة فى ١٢-٩-١٩٦٨ البيان رقم ٤٥ قرر بموجبه تعيين مجلس ادارة جديد لشركة النفط الوطنية وفيما يلي نص البيان :

بيان رقم ٤٥ صادر من مجلس قيادة الثورة .

قرر مجلس قيادة الثورة :

١ - حل مجلس ادارة شركة النفط الوطنية العراقية واعفاء السيد اديب الجادر من رئاسة الشركة المذكورة .

٢ - تعيين السيد على هادى الجابر نائبا لرئيس شركة النفط الوطنية العراقية .

٣ - تعيين السادة التالية اسماوءهم اعضاء فى مجلس ادارة الشركة.

السيد عدنان الكندى عضو غير متفرغ .

السيد وحيد ابراهيم عضو غير متفرغ .

السيد فائق خوشيار عضو غير متفرغ .

السيد وكيل وزارة النفط ممثلا لوزارة النفط والمعادن .

السيد صبحى السامرائى عضو احتياط .

الدكتور سلطان الشاوى عضو احتياط .

٤ - تخويل الدكتور رشيد الرفاعى وزير النفط والمعادن جميع الصلاحيات وواجبات رئيس شركة النفط الوطنية العراقية وحتى اشعار اخر .

مجلس قيادة الثورة

تخفيض اسعار المنتجات النفطية

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان رقم ٣١

انسجاما مع مبادىء ثورة السابع عشر من تموز المجيدة واستجابة لرغبات المواطنين في تخفيض أسعار المنتجات النفطية قرر مجلس قيادة الثورة ما يلي :

اولا : تخفيض سعر الغالون الواحد من بانزين السيارات وجعله مائة واربعين فلسا بدلا من مائة وخمسين فلسا .

ثانيا : تخفيض سعر الغالون الواحد من النفط الاسود وجعله ١٠ فلوس بدلا من ١٥ فلسا ٠

ثالثا : ينفذ هذا القرار اعتبارا من صباح يوم ١-٨-١٩٦٨ ٠

رابعا : النظر فى اجراء تخفيضات اخرى فى اسعار المنتجات النفطية في المستقبل كلما سمحت الظروف المالية بذلك ٠

التوقيع
مجلس قيادة الثورة

السيد رئيس الجمهورية يفتتح الجلسة الاولى لمجلس ادارة شركة النفط الوطنية

افتتح السيد احمد حسن البكر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الجلسة الاولى لمجلس ادارة شركة النفط الوطنية الجديد فى القصر الجمهورى ٠ وقد القى السيد الرئيس كلمة ترحيبية اوضح فيها سياسة حكومة الثورة النفطية ٠ واستعرض ظروف تشكيل شركة النفط الوطنية والملابسات التى مرت بها منذ تكوينها حتى ثورة ١٧ تموز وطلب من أعضاء المجلس أن يبذلوا قصارى جهودهم لتسيير اعمال الشركة السيرة الوطنية المطلوبة ٠ ثم قدم بعض الارشادات لاعضاء المجلس موعد بمساندة الشركة ودعمها ماديا ومعنويا ٠ والقى الدكتور رشيد الرفاعى وزير النفط والمعادن ووكيل رئيس شركة النفط الوطنية كلمة هذا نصها :

السيد الرئيس
اخوانى اعضاء المجلس

يسرنى ان اقدم لكم التهنئة على الثقة الغالية التى وضعها قيادة الثورة الموقر بكم وارجو أن يوفقنا الله جميعا لخدمة امتنا ووطننا ٠

ايها السادة

لقد مرت على تأسيس شركة النفط الوطنية سنوات اربع عجاف لم تتمكن خلالها الشركة من الخروج بسياسة عملية لاستثمار الثروة النفطية فى البلاد ٠ ويعود ذلك لاسباب عديدة أهمها عدم وجود سياسة نفطية وطنية مدروسة للحكومات السابقة ، والتناحر

بين الافراد الذين وضعوا وصايتهم على هذه الشركة وجعلوا الاهداف الاساسية التي انشئت من اجلها الشركة مادة لندوات المـزايدات والنشرات بدلا من ان تكون هذه الاهداف دوافع لانطلاق الشركة الى العمل الجدى المبرمج فى مجالات الصناعات النفطيـة واسـتخراج البترول وتسويقه بما يعود على البلاد بالخير . ولا حاجة الى أن أعيد لذاكرتكم مامرت به هذه الشركة منذ تأسيسها سنة ١٩٦٤ حـتى ثورة١٧تموز البيضاء فأنتم وأبناء الشعبالعراقي تذكرون ذلكجيدا.

ايها السادة

ان سياسة ثورة ١٧ تموز النفطية واضحة تنبثق من مصلحة شعبنا وتستهدف تحرره الاقتصادى . ان الاستثمار المباشر للثروات النفطية والمعدنية فى قطرنا العربى هو الطريق الذى نادت به ثورة ١٧ تموز منذ اللحظة الاولى لانبثاقها وقد وضعت الثورة ثقتهـا الغالية بنا لاختيار انجح الطرق واقصرها لوضع هذه السياسة الوطنية موضع التنفيذ .

لا شك انكم تتساءلون عن الفترة بين ١٧ تموز المجيد واجتماعنا اليوم ، وهل كانت الشركة فى هذه الفترة حقا فى حالة السبات التى اشاعها بعض المغرضين .

اود ان ابين لكم بصفتى وكيلا لرئيس الشركة خلال جزء من هذه الفترة بان الشركة قد خطت خطوات عملية واسعة خلال الشهر الماضى ولا شك بانكم ستلمسون هذا من خلال هذه الفترة القصيرة . لقد استلمنا بعد ثورة ١٧ تموز شركة النفط الوطنية العراقية التى تحتوى على عدد من الموظفين والمستخدمين يربون على المائة والعشرين جلهم من البارعين في اختصاصاتهم ، ولكنهم يعملون بدون تشكيلات ادارية وبدون تعليمات للعمل وتنسيق العلاقات بين الشعب والاقسام المختلفة وبدون خطط واضحة . استلمنا شركة لم تقم طيلة عمرها بأى عمل فعال فى الحقول بل اهملت ممتلكاتها فى الحقول ولم يتعد عملها جدران غرفها المكيفة وقاعات الموءتمرات ومناضد المفاوضات .

ايها السادة :

نحن اليوم مسوءولون تأريخيا امام الشعب فى العراق وامام

العالم ان نبرهن على قدرة شعبنا على العمل الجدى المنظم الشاق لتحقيق امانيه • علينا اذن تقع مسوءولية تكوين جذور الشركة ومدها فى كافة الفعاليات النفطية من استكشاف الى حفر آبار الى نقل وتسويق وتصنيع البترول • هذه الجذور الصلدة هى التى ستجعل المزايدات والنشرات وهى التى ستفتح ابواب الرزق أمام كسبتنا وتحررنا من قيود الاحتكار •

ايها السادة :

علينا ان نتعاون مع العاملين المخلصين فى هذه الشركة لوضعها على الاسس الصحيحة وعلينا ان نضرب على كل يد تحاول عرقلة البلد • وعلى جميع العاملين فى هذه الشركة ان يعملوا من اجل الاهداف السامية التى تهدف اليها الثورة ، لا من اجل فرد أو افراد

اخوانى اعضاء المجلس :

ان شعبنا الذى يراقب اعمال هذه الشركة ويقدر خطورتها ينتظر منا الكثير من الانجازات فلنبدأ على بركة الله وباشراف مجلس قيادة ثورتنا المظفرة وحكومتنا الوطنية وعلى رأسها المناضل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء السيد احمد حسن البكر والسلام عليكم

والقى السيد علي هادى الجابر نائب رئيس الشركة بالنيابة عن اعضاء المجلس كلمة شكر فيها السيد الرئيس ومجلس قيادة الثورة على الثقة الغالية التى وضعتها قيادة الثورة بالمجلس الجديد ووعد بان يعمل اعضاء المجلس كل ما فى وسعهم لبناء الشركة وان يقوم تنفيذ سياسة الثورة النفطية بتوجيه واشراف حكومة الثورة •

التعديل الثانى لقانون تأسيس شركة النفط الوطنية

صدر فى الجريدة الرسمية اليوم واعتبر نافذ المفعول التعديل الثانى لقانون – تأسيس شركة النفط الوطنية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٨

وقد حدد القانون الجديد اعضاء مجلس ادارة شركة النفط الوطنية برئيس المجلس ونائب للرئيس و ٤ اعضاء غير متفرغين ووكيل وزارة النفط والمعادن واحد المديرين العامين فى الوزارة حسب تنسيب الوزير عضوين احتياط •

وقد حدد القانون أعمال رئيس المجلس كما نص على أن يجرى

تعيين اعضاء المجلس بما فيهم الرئيس ونائبه من ذوى الخبرة ويجرى تعيينهم باقتراح من وزير النفط والمعادن وبقرار من مجلس الوزراء وبمرسوم جمهورى ٠

ونص القانون على ان يكون كل منهما حائزا على شهادة جامعية اولية ذات اختصاص وان يكون لكل منهما خدمة تقاعدية او ممارسة لا تقل عن عشر سنوات ٠

وبموجب هذا التعديل يكون رئيس مجلس الادارة بدرجة وزير ويتقاضى راتبه ومخصصاته وعدد مخصصات اعضاء مجلس الادارة بما لا يزيد عن خمسمائة دينار سنويا ويعين العضو غير المتفـــرغ والعضو الاحتياط لمدة سنتين قابلة للتجديد ، كما ينص عـلى ان لا ينحى عن مجلس الادارة خلال مدة عضويته كل مـــن الرئيس أو نائبه أو العضو المتفرغ أا الاحتياط الا اذا ثبت ادانته من محكمـة ذات اختصاص او حصلت القناعة لمجلس الوزراء بعدم كفاءتـه أو قدرته للقيام بواجبات عمله او خروجه عن السياسة النفطية العامة للدولة المرسومة بالقوانين وقرارات الحكومة ٠

كما نص التعديل على ان يكون للوزير فى اى وقت ان يدعو عن طريق رئيس الشركة او نائبه الى اجتماع المجلس لايضـــاح السياسة النفطية العامة للدولة والاطلاع على مراحلها وجـــاء فى الاسباب الموجبة للقانون انه نتيجة لتطبيق قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٧ تبين ضرورة اجراء بعض التعديلات فى احكامه لتمكين وزارة النفط والمعادن من تنسيق تعاونها في نطاق السياسة العامة للدولة مع الشركة والاطلاع عـلى مراحل تنفيذها وانصاف العاملين فيها والحيلولة دون استمرار ما ظهر من تناقض وبعثرة فى المسوءوليات الادارية فيها ولضمان نجاح الاستثمار المباشر للنفط وما يصحبه ويتبعه من توسيع مجـــالات الانتاج والعمل لجميع المواطنين الراغبين فى خدمة صناعة النفـط الوطنية وعدم شل اعمالها بسبب غياب الرئيس ونائبه باعطـــاء الصلاحية الى مجلس الوزراء بتنسيب من يمارس واجبات وصلاحية الرئيس فى مثل هذه الحالات التى اثبتت التجربة احتمـــال وقوعها ولذا شرع هذا القانون ٠

الثورة ترفع الغبن عن العلماء المفصولين والمغتربين

استقبلت الاوساط الوطنية عامة والدوائر العلمية خاصة المبادرة الطيبة التى اقدم عليها السيد رئيس الجمهورية احمد حسن البكر بدعوته العماء وحملة الشهادات العالية وغيرهم من الموظفين المغتربين فى البلدان الاجنبية للعودة الى الوطن وخدمته عن طريق اختصاصاتهم العلمية وتسهيل مهمتهم وتخصيص اجور سفرهم الى العراق فورا ٠٠ استقبلت كافة تلك الاوساط هذه المبادرة الطيبة من السيد الرئيس بكل اجلال وتقدير باعتبارها دليلا على تقدير الثورة لحقوق المواطنة وحقوق العلم والعلماء كما تنطوى على رغبة الثورة بالاستفادة من ابناء البلد من المثقفين والعلماء والاختصاصيين فى اعادة بناء العراق على اسس متينة وتذليل كل العقبات التى يراجعها الوطن وذلك على أساس علمي ينهي حالة الاضطراب واللا تخطيط التى طالما الحقت الكثير من المساوىء بواقعنا الاجتماعى وحالت دون تقدم البلاد وعرقلت مسيرتها الاقتصادية والاجتماعية ٠

ان هذه المبادرة الجديدة التى اقترنت بدعوة الجامعات العراقية للاساتذة الجامعيين المفصولين للعودة الى ممارسة اعمالهم فيها تعتبر دليلا اخر على رغبة الحكومة الوطنية لفتح صفحة جديدة مع كل المواطنين الاخيار وفسح المجال امامهم لخدمة وطنهم والمساهمة فى بناء مجتمعه الجديد وبهذا تكون الخطوة الجديدة تأكيدا لما اعلنته حكومة الثورة فى بيانها وبرهانا يقطع الشك باليقين على جدية الوعود التى قطعتها الثورة على نفسها ٠

ان اهتمام الثورة بالعلماء والاساتذة من ابناء الوطن خطوة جديرة بالتقدير بعد ان كانت المواقف السلبية للحكومات السابقة عاملا من العوامل التي ساهمت في نفور العلماء واضطرارهم على الهجرة بعيدا عن خدمة الوطن ولا شك أن الايجابية التي أبدتها الثورة ستذلل الكثير من جوانب المشكلة وستكون الخطوات التى ستعقبها خير علاج ينهى مشكلة الاغتراب ويستأصلها من الجذور ٠

الجامعة المعرفة ...

نمت وتطورت وتوسعت هذه الجامعة التي تعرقت امس بسرعة مذهلة . كانت ارضها قد منحت مجانا من اراضي الاسرة المكية البائدة .. كان العراق مزرعة تمنح لمن يشاء ، وحين يشاء صاحب الزمان . وبدأ اسمها يلمع ، لكنه لمعانا سيئا وصيتا مشينا ومسارا رسموه لها قبل ان تولد . فباسم العلم العف (المتجرد) . وباسم من يتلقونه من شبابنا هناك (تطبخ) وتصنف أشكال الافكار الاستعمارية الامريكية باعتبار ان اولئك الناس في جامعة الحكمة يفهمون (فن) الحياة الامريكية جيداً ويدركون العجينة الطيعة فى ايديهم توطئة لمسخها وتلوينها حسب ما يشاؤون . حدثني احدهم خريج الجامعة سيئة الصيت (والمطبوع) بطابعها ان امنيته ان يعيش فى امريكا وان يتزوج ايضا ويترك هذا البلد (الملعون) . ملعون اذن عراقنا ، ملعون من تربيت فيه ومنحك سمته وحياة طيبة فيه ولكنه ، بسبب من كونه بلدا ناميا لا يمنح امتيازات مثل امريكا .

من اين تأتى اموال الجامعة ؟ يقولون - والعهدة على الرواة - انها من تبرعات كثيرة بما فيها موءسسة (فورد) المعروفة . قد يصح هذا القول . الا ان الاكثر يقينا هو ان هذه « المراكز » الامريكية الصنع مخابىء وادوات فى ايدى المخابرات الامريكية . ان الضجة التى أثيرت حول هذه الجامعات والمراكز الثقافية وكل اوجه النشاط الثقافى الامريكى (البرىء) ظاهريا هى فى واقعها منافذ للمخابرات تمارس فيها لعبتها الخطرة باسم العلم ويقينه واحيانا بغيره . لقد نشرت الصحف فى العالم بتفصيل دقيق كيف تلعب هذه الجامعات الدور المرسوم لها وكيف يتسلل العملاء منها وتحت اى ستار ينتدب الاساتذة أو بعضهم على الاقل .

مجلس قيادة الثورة يقرر تعريق جامعة الحكمة

قرر مجلس قيادة الثورة تعريق جامعة الحكمة لخروج القائمين على شوءونها عن المصالح الوطنية والقومية . وفيما يلى نص قرار مجلس قيادة الثورة :

قرار من مجلس قيادة الثورة

١ – نظرا لان القائمين على ادارة جامعة الحكمة يهدفون الى امور لا تتفق والمصالح الوطنية والقومية وحيث ان الضرورة تقضى بتعريق هذه المؤسسة وتوجيهها الوجهة العلمية السليمة فقد قرر مجلس قيادة الثورة ان تتخذ الدوائر المسؤولة الاجراءات اللازمة لتعريق هذه الجامعة وجعلها تحت اشراف الحكومة مباشرة من كافة الوجوه ٠

٢ – يعين الدكتور سعد عبدالباقي الراوي رئيسا للجامعة المذكورة وكالة ٠

التوقيع
مجلس قيادة الثورة
فى ١٢/ايلول ١٩٦٨

قراران مهمان لمجلس قيادة الثورة

اصدر مجلس قيادة الثورة قرارين بتعيين الدكتور صادق الخياط رئيسا لجامعة البصرة وتعيين ١٦ عميدا لكليات جامعة بغداد وكذلك تعيين امين عام لجامعة بغداد وفيما يلى نص القرارين :

قرار رقم ٤٧ صادر عن مجلس قيادة الثورة

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨–١٠–٩٦٨ تعيين الدكتور صادق الخياط رئيسا لجامعة البصرة ٠

قرار رقم ٤٨ صادر عن مجلس قيادة الثورة

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨–١٠–٩٦٨ تعيين كل من :

الدكتور محمود غناوى الزهيرى عميدا لكلية التربية والدكتور محمد واصل الظاهر عميدا لكلية العلوم والدكتور داود سلمان على عميدا لكلية الطب والدكتور ناجي عبدالقادر عميدا لكلية الهندسة والدكتور عبدالوهاب عبدالرزاق الوكيل عميدا لكلية الاداب والدكتور أحمد ناجى القيسى عميدا لكلية الشريعة والدكتور حسين يوسف العانى عميدا لكلية الزراعة والدكتور هاتف حمودى الجليل عميدا

لكلية الصيدلة والدكتور فاضل القدسى عميدا لكلية طب الاسنان والسيد محمد طه البشير عميدا لكلية الحقوق والسيد حبيب الراوى عميدا لكلية البنات والسيد عبدالباقى ابراهيم البكرى عميدا لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والسيد نجم الدين محى السهروردى عميدا لكلية التربية الرياضية والدكتور باقر عبدالغنى عميدا لكلية اللغات والدكتور هاشم طه الحافظ عميدا لكلية الادارة والدكتور سعدون خليفة التكريتى امينا عاما لجامعة بغداد ٠

اعتبار السنة الدراسية الماضية سنة عدم رسوب

اصدر مجس قيادة الثورة مساء يوم ٢٧/ايلول ٩٦٨ بيانا قرر بموجبه اعتبار السنة الدراسية الماضية عدم رسوب للطلبة وارجاع الطلبة المفصولين لاسباب سياسية الى كلياتهم ومدارسهم ٠ وفيما يلى نص البيان :

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد وجدت ثورة السابع عشر من تموز لكى تعبر بصدق عن رغبة الجماهير الشعبية ولكى ترفع الظلم عن كاهل المواطنين بسبب الظروف الاستثنائية التى مر بها وطننا لعزيز ٠ وانسجاما مع هذه المبادىء وتلبية للاقتراح الوارد من الاتحاد الوطنى لطلبة العراق قرر مجلس قيادة الثورة :

اولا : عدم اعتبار السنة الدراسية لعام ٦٧/٦٨ سنة رسوب بسبب انشغال الطلبة بهذا العام فى انضاج الظروف الثورية لانجاح الثورية ووقوعهم تحت ضغوط نفسية صعبة فى عدوان الخامس من حزيران مما أثر على استعدادهم فى الامتحانات آنذاك ٠

ثانيا : ارجاع الطلبة المفصولين لاسباب سياسية الى كلياتهم ومدارسهم ٠

التوقيع
مجلس قيادة الثورة

وزير الصناعة يعلن عن انشاء مشاريع جديدة فى مختلف الالوية

زيادات هامة تحققها موءسسات الوزارة منذ ثورة ١٧ تموز

سجلت المنشآت التابعة للمؤسسة العامة للصناعه زيادة في انتاجها خلال الاشهر الخمسة من بداية ثورة ١٧ تموز حتى نهاية العام الماضى بلغت نسبتها ١١ بالمائة من نفس الفترة من عام ٩٦٧ـ١٩٦٨ ، كما سجلت مبيعاتها زيادة ١٠ بالمائة عن مبيعات الفترة السابقة ٠

وقد تحدث السيد خالد مكي الهاشمى وزير الصناعة لوكالة الانباء العراقية عن التطور الذى شمل معظم الموءسسات الصناعية خلال هذه الفترة كما تطرق الى مشاريع صناعية جديدة وضعت حكومة الثورة لبنتها الاولى ٠٠ وقال السيد الوزير ان انتاج الدائرة النوعية الانشائية التابعة للموءسسة العامه للصناعه ارتفع من اربعه ملايين و ٢٣٧ الف دينار الى خمسة ملايين و ٦٨٤ الف دينار كما ارتفعت مبيعاتها من اربعة ملايين و ٤٥١ الفا الى ستة ملايين و ٨٠ الف دينار ٠ وارتفعت الزيادة في انتاج الدائرة النوعية للغزل والنسيج الى ثلاثة ملايين و ٣٥٩ الف دينار كما ارتفعت مبيعاتها الى اربعة ملايين و ١٣٥ الف دينار مسجلة نسبة قدرها ١٥ بالمائة عما يماثلها من الفترة السابقة ٠

معامل جديدة للنسيج

وتحدث السيد الوزير عن المشاريع التى انجزت فى القطاع العام للغزل والنسيج فاعلن انجاز العمل فى المشروع الجديد لشركة السجاد العراقية حيث اصبح معمل النسيج جاهزا للانتاج ، كما تم احالة مناقصة لانشاء معمل للغزل يلحق بالمعمل المذكور لانتاج الغزول الصوفية الضرورية لنسج السجاد ، وسيتم اكمال المشروع خلال السنة الحالية ٠ واعلن كذلك عن شراء ماكنة تخميل جديدة لمصلحة الغزل والنسيج فى الموصل تم تشغيلها فى بداية هذا العام كما تم نصب وتشغيل محلج جديد فى المعمل المذكور ٠

واعلن السيد الهاشمى عن انشاء معمل جديد للبحوث فى الصويرة بكلفة تقدر بمليون ونصف المليون دينار تقريبا وسيتم تجهيز المكائن خلال الاشهر الثلاثة المقبلة . كما اعلن عن انشاء معمل جديد لشركة فتاح باشا للغزل والنسيج فى الكاظمية بكلفة تزيد على مليوني دينار كما أعلن العمل في توسيع معامل هذه الشركة وتطويرها وسينجز ذلك خلال سنة ونصف .

انتاج جديد للسكاير :

وتحدث السيد الوزير عن المشاريع الجديدة لدى الدائرة النوعية للسكاير التى سجلت زيادة بلغت حوالى ٦ بالمائة فى قيمة انتاجها و ٤ بالمائة فى مبيعاتها فقال ان مشروعا كبيرا لانتاج السكاير سيقام فى اربيل تبلغ طاقته الانتاجية عشرة ملايين سيكارة يوميا وستعلن مناقصته قريبا .

وسيتم انتاج سيكاير جيدة حيث ستقوم مصلحة صنع السيكاير فى السليمانية بانتاج سيكاير صلاح الدين ذات الفلتر كما ستطرح سيكاير جديدة بأسم بابل التي تضاهي بنوعيتها السيكاير الاجنبية .

للاغذية .. مشاريع جديدة :

وفى مجال الدائرة النوعية للاغذية .. اشارت احصائية اصدرتها الدائرة الى ن مبيعاتها بلغت حوالى احد عشر مليونا ونصف المليون دينار .. وقد اعلن السيد وزير الصناعة ان هناك مشاريخ جديدة وان الصيف المقبل سيشهد زيادة فى انتاج الالبان فقد تمت احالة ونصب خط ثالث لانتاج الحليب المعقم وطلبت المكائن لمضاعفة انتاج اللبن واتخذت خطوات اخرى لتغطية طلبات السوق من المواد الاخرى . واعلن عن انشاء معمل جديد للزيوت فى البصرة بكلفة نصف مليون دينار ليشغل ٣٠٠ عاملة ،وافتتح معمل للصابون بطاقة ثلاثة الاف طن سنويا ويجري العمل لزيادة الطاقة الانتاجية لشركة منتوجات بذور القطن .. ومن المشاريع الجديدة ايضا مشروع لانتاج العلف الحيواني بطاقة انتاجية عالية بغية تصنيع المواد العرضية الثانوية لشركات المطاحن والزيوت وغيرها وكذلك مشروع

لانشاء النشا والكلوكوز وتدرس المؤسسة انتاج مختلف مركـزات المياه الغازية والبحث عن مواد اولية عراقية لهذا الغرض ومشروع لشركة زراعية تنتج المحصيل لصناعية وغيرها ٠

الجلود تحقق نسبة انتاج عالية

لقد حققت الدائرة النوعية للجلود نسبة انتاج بلغت ٢٢ بالمائة عما يماثلها من العام الماضى ٠ وتقوم شركة صناعة الجلود الوطنية باجراء توسعات في معملها لمجابهة الطلبات المتزايدة ٠ وقد تم تشيد بناية معمل جنط بكلفة ٢٧ الف دينار كما احيلت مناقصة انشـاء بناية معمل الكروم والاصباغ ٠٠ وتقوم مصلحة صنع الاحذيـة الشعبية بافتتاح معارض جديدة لها في مختلف المدن كما استوردت مكائن جديدة لانتاج الاخذية البلاستيكية ٠ وقد قررت مبدأيا انتاج الدراجات الهوائية ، كما تستمر شركة باتا بالتوسيع ٠

المشـــاريع الكبيرة

لا زال العمل مستمرا في مشروع الزجاج في الرمادي ، الذى تبلغ كلفته ستة ملايين و ٧٥٠ الف دينار وقد اعلن السيد الهاشمي انه يتوقع انجازه في أواخر عام ١٩٧١ ، اما مشروع السيراميك فان عروضه التي استلمت في أواخر العام الماضى لا تزال تحت الدراسة، وعن مشروع معمل الورق في البصرة فقد تم استلام حوالي ٩٥ بالمائة من مكائن ومعدات المعمل ويتوقع نصبه في الشهر المقبل ٠ اما مشروع استخلاص الكبريت فقد تم ربط الوحدات ذات الضغط العالي للغاز بالمعمل وسيزيد هذا الربط نسبة انتاج الكبريت والغازات السائلة واعلن السيد الوزير ان الخدمات الاستشارية لمشروع الاطـــارات والانابيب المطاطية تم توقيعها في أواخر العام الماضى ،وقد قدمت الشركة تقريرها النهائي لاعمال المرحلة الاولى ، وتبلغ الكلفة الكلية للمشروع حوالي سبعة ملايين دينار ٠

وتحدث السيد الوزير عن مشاريع الكهرباء الجديدة فقال ان هناك مشروعا لا يصال القدرة الكهربائية للواء العمارة وربط محطة التحويل والتوزيع في الكوت ومشروع ايصال القدرة الكهربائية الى محطات الضخ في مندلى ٠ كما ان هناك مشروعا لاجراء مسح عـام

مشاريع الاتفاقية السوفيتية

واستعرض السيد الوزير بعد ذلك تقدم العمل في مشاريع الاتفاقية السوفيتية فأشار الى مكائن قسم الغزل في مشروع النسيج القطني في الكوت تم نصب ٦٠ بالمائة منها وتم نصب ٥٥ بالمائة من مكائن قسم النسيج كما أو مشروع النسيج الصوفي في الناصرية أعلن في نهاية العام الماضى وهو الان تحت الدراسة ، وتقدر كلفته الكلية باربعة ملايين وربع مليون دينار ٠

واعلن السيد الوزير ان الانتاج في بعض اقسام معمل الالات الزراعية في الاسكندرية سيبدأ خلال لشهور القليلة القادمة ٠ ويؤمل انجاز المشروع في أواخر هذا العام ٠

مشاريع عديدة اخرى

وهناك بالاضافة الى المشاريع العديدة التي تقام بموجب الاتفاقية مع اتحاد السوفيتي مشاريع ضخمة اخرى ٠ وسيعلن قريبا عن انشاء مشروع لمعمل سكر السليمانية ٠ وقد انجزت التصاميم الخاصه بمشروع الاسمدة الكيمياوية في البصرة وستصل معظم المعدات في الشهر المقبل ٠ ومن المشاريع الجديدة ايضا اعلان مناقصة معمل السمنت في الكوفة بكلفة مليونين ونصف مليون دينار وتبلغ طاقته الانتاجية ٢٠٠ الف طن سنويا ومشروع انشاء معمل سمنت اربعة ملايين ونصف المليون دينار سماوة – ام قصر – وتبلغ كلفته الكلية وبطاقة انتاجية تبلغ ٥٠٠ ألف طن سنويا وبوشر كذلك بمشروع توسيع معمل سمنت السماوه الحالي لتحقيق طاقة انتاجية تبلغ ٢٠٠ ألف طن سنويا وسيبدأ الانتاج به قريبا ٠

خطة التنمية القومية للسنوات الخمس القادمة
مشاريع زراعية وصناعية بملايين الدنانير

استعرض الدكتور جواد هاشم وزير التخطيط من شاشة تلفزيون بغداد مساء امس الاول السياسة الجديدة في مجال التخطيط كما استعرض منجزات الوزارة منذ ثورة ١٧ تموز حتى ألان ٠

وقد اشار السيد الوزير في مستهل حديثه الى ان التخطيط يجب ان يكون عملية مستمرة تسعى الى ترجمة اهداف محددة في

التنمية القومية ، وعلى ذلك فقد عزمنا على اعادة النظر في اجهـزة التخطيط المتعددة لخلق جهاز واحد يؤمن بمبدأ التخطيط الاشتراكي الشامل وقد اعدنا تشيكل مجلس التخطيط بصورة تحقيق مساهمة اكبر عدد من الوزراء في تكوينه وللاستفادة من خبرات ذوي الاختصاص بما يضمن تحقيق اهداف الخطة الاقتصادية ، كما اعدنا النظر في التركيب القانوني للدوائر الفنية في الوزارة واستحدثنـا الدائرة التربوية والاجتماعية لتسير جنبا لى جنب مع الدوائر الاقتصاديـة والهندسية الاخرى . كما اعدنا النظر في تركيب دائرة الاحصـاء المركزية بحيث اصبحت الان جهازا مركزيا للاحصاء وانيط الاشراف عليها بمستشار متخصص .

ومما قامت به الوزارة ايضا تشيكل لجنة فنية برئاسة نقيب المهندسين وتضم الجمعيات الاستشارية الهندسية وجمعية الاقتصاديين وممثلين عن الدوائر الحكومية ذات العلاقة لدراسة امكانية احلال المكاتب الاستشارية العراقية محل الاستشاريين الاجانب .

كما الفت لجنة اخرى تضم اثنين من اساتذة كلية الحقوق ورئيس الدائرة القانونية في وزارة التخطيط ومهندسا متخصصـا في تطبيق الشروط العامة للمقاولات للقيام بتعريب الشروط العامة للمقاولات . ومن اهم القرارات التي اتخذتها الوزارة الاخذ بمـدأ استبعاد المؤسسات الهندسية الاجنبية كلما امكن ذلك واحـلال المؤسسات العراقية محلها .

ثم استعرض السيد الوزير اهم انجازات الخطة الاقتصادية للفترة من ١ـ٨ـ٩٦٨ حتى الان في مختلف القطاعات بهذا القطـاع فقد تمت كثيرا طوال العهود الماضية ، لاجل الاسراع بهذا القطـاع فقد تمت المصادقة على مشاريع كثيرة اهمها اعادة انشاء سداد الفرات بكلفة قدرها مليون دينار وتقوية سداد الرزازة بكلفة مليون دينار ونصف المليون دينار والمباشرة بالمبازل الجديدة بكلفة قدرها سبعة ملايين دينار وذلك للاسراع في تنمية القطاع الزراعي ، كما تمـت الموافقة على مشروع ري العمارة بكلفة قدرهـا مليون و ٧٦٠ الف دينار .

وفي قطاع الصناعة التعدين تم اختيار الموقع لمشروع معمل سكر السليمانية البالغ كلفته ثلاثة ملايين دينار كما تمت المصادقة على تقرير مشروع مركز التدريب المهني لوزارة العمل والشـؤون

الاجتماعية بكلفة ٣٠٠ الف دينار وتمت المصادقة على مناقصة اعمال الهندسة المدنية لمشروع معمل الاسمدة الكيمياوية بكلفة مليوني دينار واستحدث تسلسل جديد لمشروع اسكان عمال معمل استخلاص الكبريت في كركوك وآخر لبناية الاجهزة الكترونية لمشروع المفاعل الذري وتبلغ كلفة المشروعين نصف مليون دينار ٠

وفي قطاع النقل والمواصلات اعلن السيد الوزير المصادقة على ثلاثة مشاريع كلفتها ثمانية ملايين و ٣٦٠ الف دينار ٠ كما تمت المصادقة على تنفيذ اعمال متعددة بكلفة كلية قدرها مليون ونصف مليون دينار استحدث تسلسلات متعددة واجريت المناقلات اللازمة لها في مشاريع متعددة في المنهاج الاستشاري الحالي لتسهيل تمشية اعمال الخطة وبلغ مجموع المناقلات مليونا و ٧٥٧ الف دينار ٠

اما في قطاع المباني والخدمات فقد اورد السيد الوزير تفصيلات من عدة مشاريع بلغت كلفتها احد عشر مليون دينار واعلن المصادقة على زيادة الكلفة الكلية ل ٣١ عملا مدرجا في المنهاج الاستشاري بلغ مليونا و ٤٠ ألف دينارا كما تمت الموافقة على زيادة التخصيصات ل ١٩ مشروعا مجموعها ١٦٣ الفا و ٥٢٢ دينار وعلى زيادة تخصصات الخطة لسبعة اعمال بكلفة ١٣٩ الفا و ٤٠٠ دينار ٠

وفي ختام حديثه اشار السيد الوزير الى ان الاطار العام لخطة التنمية القومية للسنوات الخمس القادمة قد وضع على اساس علمي مستند الى النماذج الاقتصادية الحديثة والمعادلات الاحصائية الدقيقة، ويعتبر هذا العمل الاول من نوعه في العراق منذ عام ١٩٥٠ ٠

الثورة والعلم

انصاف المفصولين لاسباب سياسية

دعوة مجلس قيادة الثورة المفصولين من وظائفهم لاسباب سياسية الى الحضور في القصر الجمهوري ، لم تكن الا تعبيرا عمليا عن الانصاف الذي اتسمت وتميزت به ثورة ١٧ تموز ، وحرصا منها على تصفية جميع الاثار السيئة التي خلفتها العهود السابقة او الظروف غير الطبيعية والفترات الشاذة التي اجتاحت العراق ،وساد فيها الانتقام لسياسي وضويقت الحرية الفردية ، حيث اجيزت سيادة القانون الى اجل غير مسمى ، وقد عز على الثورة بقاء اجراءات الفصل السياسي تحز في النفوس ، وتضاعف الحرمان وتولد الاحقاد التي يجب أن تغسل منها القلوب في هذا العهد التقدمي الذي بدأ باطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسين من السجون والمعتقلات والمواقف ، واعاد اليهم حريتهم الكاملة ، واثبت اعتزازه بابناء الشعب على اختلاف آرائهم ومعتقداتهم ، والتزامه بالمساواة الديمقراطية التي لا تفرق بين الوطنيين التقدميين .

ولم يقف مجلس قيادة الثورةعند حد تحرير هؤلاء السياسيين، بل فكر في معايشهم ومستقبل عوائلهم تفكيرا وطنيا وانسانيا ،واتخذ التدابير لاعادة البعض منهم الى وظائفهم واعمالهم ، ولكن هذه التدابير اصطدمت باكثر من عقبة مثل سد الملاك وعدم وجود الدرجة او الشاغر ، ثم الرجوع الى الاحكام القانونية وغير ذلك مما يطول بيانه وشرحه ، الا ان الثورة التي جاءت لاعمار الخراب وتصفية المساوىء واحترام الحقوق عرفت كيف تذلل العقبات وتتغلب على الصعاب لكي يأخذ الانصاف طريقه في معالجة قضية المفصولين لاسباب سياسية ،وضربت بهذا العمل الوطني مثلا رائعا في التسامي على الاستئثار، وصدق الرغبة في توحيد الصف الوطني التقدمي ، من اجل مصلحة البلاد والسير بها قدما ، نحو الاهداف الكبرى .

ومما لاشك فيه ان هذه الصفحة التي فتحتها الثورة خير جامع للقوى السياسية المخلصة ، وأوضح برهان على ايمان الثورة بحتمية انطواء صفحة الماضى ، ولهذا لا بد ان يكون التجاوب سليما

جامع للقوى السياسية المخلصة ، واوضح برهان على ايمان الثـــورة ومستمرا بين الثورة التقدمية والقوى لسياسية الوطنية ، بغيـــة التعاون الايجابي على احباط المؤامرات الاستعمارية وسحق المحاولات الرجعية اليائسة ومناورات العملاء ، فضلا عن القيام بخدمة البلاد التي تخلفت كثيرا نتيجة الحكم الفردي والتطاحن السياسي واختلاف القوى الوطنية ، فالثورة تبغي صفاء القلوب وفسح مجال العمل الجاد امام جميع العناصر الخيرة ، حتى تدرك المسيرة التقدمية غايتها .

والواقع ان دعوة مجلس قيادة الثورة الى المفصـــولين لاسباب سياسية هي الاولى من نوعها ليس في تاريخ العراق وحده ، وانما في تاريخ الثورات العالمية ايضا ، فقد حفظت لهم عزتهم وكرامتهم وحرمة شخصيتهم من ان يظلوا يطرقون ابواب الدوائر والمؤسسات للبحث عن وظيفة او عمل ، وقد تقف في وجوهم شتى العراقيـــل والموانع ، يبقون يكابدون الحاجة والحرمان ، ولذلك اعتزمت الثورة ان تسهل وتسير لهم السبل ، ولا ريب ان هذا العمل المنصـــف يستدعي او يثير تقديرهم لرجال الثورة الاحرار ، واصالة وطنيتهم التقدمية ، واذا كان هناك ما يمكن قوله اليوم فهو ضرورة التلاحم الوطني والعمل السياسي الايجابي ودعم التعاون التقدمي .

الثورة وحل مشكلة الشمال

شعار الانفتاح
واجراءات الثـــورة المـــوضوعية

مرة اخرى تؤكد الثورة هويتها التقدمية وحرصها على تجاوز الاحقاد السياسية وتحاول سد الطريق امام قوى الثورة المضـادة للترعرع والاستشراء على حساب الانقسام في صفوف الحركة الوطنية التقدمية ، وقد نهجت الثورة نهجا عمليا سريعا لاعادة الثقة بـين اطراف القوى الوطنية التقدمية كافه ولوضع شعار اللقاء الوطني موضع التنفيذ بعيدا عن المناورات والمساومات السياسية واستغلال مراكز القوة لتخريج الحياة السياسية من سوق المنازعات والتسابق الاهوج على حساب امن الجماهير واستقرارها وحقها في الحياة الحرة الكريمة الى مستوى النهج العلمي الذى فرز قوى التقدم المتمثلــة بالحركات الوطنية التقدمية عن قوى الثورة المضادة بالرجعية المستغله وأعوان الاستعمار وجواسيس اسرائيل ·

ولهذا فقد كان حرص الثورة على حل مشكلة الشمال حلا يحقق مطامح اخواننا الاكراد القومية ضمن الوحدة العراقية · واطـلاق سـراح لسجناء لسياسيين واعادة المفصولين لاسباب سياسـية الى وظائفهم ، كل هذه الخطوات الحاسمة التي تمت خلال فترة زمنية وجيزة تضع شعار الانفتاح الذى طرحته الثورة في اطاره الطبيعي وهو خدمة مصلحة الجماهير الكادحة والارتفاع بها عن اتون الاحقاد الذى اسقطتها فيه الحركات السياسية في الماضى ، لكي تضع القاعدة التي لا تستغني عنها أية ثورة أصيلة تطمح لبناء مجتمع اشتراكي متحرر · لكي تنتزع والى الابد بذور الشك والسلبية من نفوس المواطنين ·

ان ثورة ١٧ تموز هي اول ثورة تمد يدها لكافة الاطـراف التقدمية وتضعها امام مسؤوليتها التاريخية في تخليص البلاد مـن اعباء الماضي ورواسبه الثقيلة لا عن طريق الكلام والوعود بل مـن

منطلق عملي نزع اهم رواسب الضغائن · غير ان شعار الانفتاح اسيء فهمه من بعض الجهات وحاولت استغلاله جهات اخرى · لقد فهم البعض ان شعار الانفتاح تكتيك سياسي لكسب الوقت غايته تخدير الرأي العام الى ان يثبت الحكم مواقعه وفسره قسم آخر من المغرضين على انه جو مناسب لاطلاق الاشاعات وبذر الفوضى ونشر الدعايات المعادية للثورة ·

غير ان الثورة قد عودتنا ان تمزق استار الشك وتقطع الايدي المسيئة قبل ان تحاول العبث بمكاسب الجماهير وهذا ما اكده السيد رئيس الجمهورية في خطابه امام جموع المفصولين مساء الخميس حيث قال بالحرف الواحد :

(ان شعار الانفتاح الذى رفعته الثورة وقيادتها لم يكن كما يصوره المغرضون واعداء الثورة صفر الوجوه ، نتيجة ضعف الثورة وعدم قدرتها على المحاسبة ·· ان شعار الانفتاح هو الصيغة الثورية لتجاوز احقاد الماضي ومخلفاته من اجل ترصين الجبهة الوطنية التقدمية لمواجهة عملاء الاستعمار ومطامع الصهيونيه · وليسمع بملء اذنيه من يحاول اللعب بالنار اعلنها صريحة من ان الثورة بحق ستضرب دون رحمة رقاب من سعوا ويسعون لاستغلال سعة صدر رجال الثورة · وواضح ان كلام السيد رئيس الجمهورية لا يحتاج الى تفسير ولا يقبل التأويل ·

قرار ثوري في وضح النهار

ليس من شك في ان قرار مجلس قيادة الثورة القاضي باعادة المفصولين والمحالين على التقاعد لاسباب سياسية - الى وظائفهم جملة واحدة - قرار ثوري حقيقي ، يقطع الدرب على عجز الخطوات الروتينية التي لا تحقق سوى القليل بعد مسيرة مضنية ، سيما في ظلامات واضحة يجب ان تزال باقصى ما يمكن من السرعة لئلا تستمر شكوى وتفرقة بين الجماهير ··

ان ثورية هذا القرار الرائع تكمن في الرغبة الحقيقيه في انصاف من ظلم · من راح ضحية فكرة او مبدأ او وشاية دنيئه من امعة يمشى في كل ركاب ·· ولا يزال يمشى فخورا لانه يلبس اللبوس المناسب للمرحلة ، وهو يجهل ان الانتهازية شفافة ··

ان من رأي الجموع المتزاحمة على ابواب القصر الجمهـــوري وتدفقها بعد ذلك من بواباته • من رأي تلك الوجوه الحزينه والمشردة وحتى التي يلف العوز الى الرغيف معظمها •• من رأي تلك الجماعات النشيطة والمعطلة عن العمل •• من رأي الذين كانوا الى الامس القريب ضمن العاطلين والمتجولين على الاقدام في طول البلاد وعرضها ، يدرك كم هو ثوري وحقيقي قرار قيادة الثورة الاخير •• وعندي انه مهمـا كانت نظرة الاخرين الى هذا القرار فلا بد انها تلتقي بالاعتـــراف بثوريتها فليس من شيء اعظم من اعادة حق مهدور ورزق مقطـوع وقوة معطلة تفتح امامها ابواب العمل •• فهذه الخطوة في الحقيقة دعوة صائبة للتطلع الى امام بدلا من التلفت الى الوراء بحـزن ومرارة جعل الاخدود اوسع عمقا واكثر ظلاما •

وثمة شيء استجد في الموضوع وجدت ان اطرحه ليكون القرار عادلا في كل خطوة ولئلا يخنقه روتين السادة المكتبيين فان القـرار قاطع وحتى انه قانون ثوري ومختصر وثابت التقـاطيع فكل عرقلة لتنفيذه في أية جهة ولاية أسباب روتينية وأصولية في الحالات العادية - هي عرقلة عدوانية لقرار ثوري يجب ان لا يقف في وجهه شيء ••لان قوى المعارضة البيروقراطية الشبعانه من الرواتب والمخصصات المستديمة لن تكون ويجب ان لا تكون أقوى من الفئات التقدمية التي اسهمت الرجعية البيروقراطية المكرشة اسهاما لئيما في طرحها خارج الوظيفة ومن دون حماية تذكر وبكثير من روح التشفي والعداوة والانتقام ••ذلك ان كل هذه الالوف المؤلفة من الموظفين والمستخدمين الذين اخرجوا من اعمالهم - انما اخرجوا بخفة ومرح وقوة عجيبة ومـن دون التفات الى القوانين والى روتينهم البالي لان الحادي امامهـم كانت العداوة والانتقام •• وما دام اي احد من هؤلاء لم يلفت الى ماجريات الروتين عند الفصل والابعاد والاحالة على التقاعد فيجب الا تبقى تلك التشكيلات البليدة اسلحة ماضية في يد البيروقراطيين الكسالى ، يسدون بها الطريق الى العمل والامل على ضوء قرار ثوري رائع ويجب الا تكون كلمتهم هي العليا • اولئك المعرقلون •

وكتبت جريدة الجمهورية مقالا افتتاحيا جاء فيه :
عندما انصهرت المشاعر الانسانية
في بودقة الوحدة الوطنية

كان لقاء الرئيس المناضل احمد البكر وصحبه الثوار بالجمع الحاشد الذى ضاقت به رحاب القصر الجمهوري من المفصولين السياسيين ... يوما مشهودا في تاريخ الثورة البيضاء ..

لقد ترقرت العيون بالدمع عندما ضاقت الصدور بالمشاعر الانسنية الجياشة .. وحينما تداعت الصور والذكريات في الاذهان وانطلقت الانفعالات تعبر عن مكنونات النفوس وما تفيض به من مشاعر الشكر والعرفان لايادي الثورة الرحيمة كانت صورة هذا اللقاء ترتسم على كل وجه هي تروي ألوانا من قصص العذاب وحكايات الحرمان .. التي عاناها هؤلاء المفصولين وعوائلهم واطفالهم عبر سنوات الجوع والمسغبة .. حتى حلت ساعة هذا اللقاء .. الذى كان تجسيدا لامال هؤلاء المفصولين وتعبيرا عن الفرح الذى عاشوا على امل انتظاره وحلوله .. فكان الفرح الذى بشرت به الثورة في يومها الاول ..

لن تكون هذه الكلمات عواطف انطلقت من وحي هذا اللقاء العظيم . بل هي انعكاس للواقع فعلا كما شهده كل الذين حضروه .. ومن الامانة ونحن نأتي على مدلول هذا اللقاء ان نعكس الصورة الحقيقية له .. طالما ان هذا اليوم سيأخذ مكانه بين ايام الثورة المشهودة الذى لا يدانيه في المكانه الا اليوم الذى اكتحلت فيه عيون المواطنين برؤية فجر يوم الثورة الاول ، عندما انطلق ، من خلف جحافل الطلائع الثورة التي صنعت ذلك اليوم العظيم ..

لقد كان يوم أمس .. تأكيدا مبينا لبر الثورة بوعد قطعته وعهد نفذته وهدف اعلنته .. فجاء برهان صدق وميثاق عهد بين الجماهير وثورتها لصيانة الوحدة الوطنية وتدعيمها ..

ان لقاء الامس انما هو منطلق جديد للمواطنين على طريق الوحدة الوطنية التي ستحرص الثورة على تنميتها ورعايتها ورعرعتها

بالمحبة أو التعاون والتسامح والصفاء لتجسيد المضمون الذي اكدته الثورة صفه لنفسها في كونها ثـورة بيضاء ..

لقد نسفت الثورة والى الابد الحاجز الذي كان يعزل المواطنين عن الحكم ويبعد الجماهير عن مسرح الحياة العامه للحيلولة بينهاوبين التمتع بحريتها وممارسة حقوقها باللجوء الى سلاح الفصل والعـزل والسجن والاعتقال .. فبالامس نسفت الثورة اولى هذه الحواجز التي كانت تعزل الجماهير وذلك بالعفو عن كافة السجناء السياسيين واليوم تأتي على البقية الباقية من هذه الحواجز باعادة كافة المفصولين السياسيين الى اعمالهم وصرف رواتبهم كاملة ابتداء من تشرين اول المقبل سواء من وجد منهم مكانا له في ملاكات الدوائر التي كانوا فيها ام لم يجد .. وبذلك ينصهر المواطنون بكافة فئاتهم وعـلى اختلاف ميولهم واتجاهاتهم في بوتقة الوحدة الوطنية لتكون هـذه الوحدة بالتالي الدرع الصلد الذى يحمي الثورة ومن ثم لتكـون منطلقا للوحدة القومية الكبرى .. امل الجماهير العربية على صعيد الوطن الاكبر ..

تعليقات على القرار الثوري باعادة المفصولين السياسيين الى وظائفهم

كتب المعلق السياسي لوكالة الانباء العراقية يقول ... ان القرار الثوري الذى اعلنه السيد الرئيس احمد حسن البكر مساء باعادة الموظفين المفصولين لاسباب سياسية الى الخدمة خطوة تقدمية اخرى في طريق الوحدة الوطنية وازالة كل المخلفات التي تركتهـا الانظمة الرجعية المستغلة .

فبعد قرار العفو العام عن السجناء السياسيين واطلاق سراح المعتقلين السياسيين جاء هذا القرار التأريخي معبرا عن تطلعات الشعب في قيام مجتمع تسوده المحبة والالفة والتسامح وتربطه روابط خدمة الوطن وتناسي الاحقاد والخلافات لفتح صفحة جديدة يعمل من خلالها الجميع من اجل الاهداف العليا للامة .

ان القرارين الجريئين ، قرار العفو عن السجناء السياسـيين وقرار اعادة الموظفين المفصولين لاسباب سياسية الى الخدمة في الدولة كانا فوق التصور وفوق مستوى الاحلام غير ان ذلك اصبح واقعا لانه من أهداف الطلائع المناضلة المؤمنة بالحياة العادلة .

وتدل هذه الاجراءات على رغبة اصيلة لدى حكومة الثورة وطلائعها المنظمة في الانفتاح على المواطنين المحرومين كما انها نقطة انطلاق لاقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي الذى يحفظ للمواطن حقوقه في الحياة ويمنع عنه الاستغلال والتسلط ٠

او أبناء الشعب مدعوون الى تفهم هذه الاجراءات الثورية واهدافها ومقاصدها فهي كما قال لسيد رئيس الجمهورية (لم تأت بسبب رغبة آنية أو حماس شخصى أو تكتيك معين من أجل تمرير تخطيط مقصود أو لتجاوز مرحلة معينة وانما هي اجراءات وليدة الحاجة الموضوعية لهذا المجتمع بعد التأمل والدراسة لمشاكله ومستلزمات علاجه) ٠

ان المفصولين الذين وقفوا اليوم أمام السيد رئيس الجمهورية يحيونه على هذه الاجراءات الثورية يشاركهم في ذلك الشعب العراقي بأجمعه هم واثقون ان هذه الايام هي بداية جديدة لحياة حرة كريمة لجميع المواطنين ٠

الثــورة
والسياســة النفطيــة

الوضع الداخلي في تصريحات السيد رئيس الجمهوريـة

جاءت تصريحات الرئيس احمد حسن البكر مؤكدة مرة اخرى الابعاد الحقيقية للثورة وموضحة الخطوط الرئيسة لمسيرتها في هذا الظرف الدقيق من حياة قطرنا العراقي وامتنا العربية ٠

لقد تناولت التصريحات قضايا العمال والفلاحـين أسـاسى الثور ومرتكز انطلاقها فأوضح الرئيس ان الثورة ستضع جميـع امكاناتها من اجل انجاح الاصلاح الزراعي ذلك القانون التقدمي الذى يعتبر من اهم المكاسب الثورية التي حصلت عليها الجماهير الفلاحية بعد نضال طويل ضد الاقطاع ، ركيزة الحكم الملكي الرجعي ٠وعرض الرئيس لحقيقتين علميتين رافقتا قانون الاصلاح الزراعي حيث أشار أولا الى أن الثورة بسبيل تلافي الثغرات التشريعية الموجودة في قانون الاصلاح الزراعي والتي أسيء استغلالها من قبل أعداء الفلاحين وحين أشار ثانيا الى عزم الجهات المختصة على تجاوز الاخطاء التـي رافقت عملية تطبيق ذلك القانون ٠

وأعلن الرئيس ان حكومة الثـورة ستوفر جميع الامكانات والظروف التي تساعد على خلق حركة نقابية فعالة ومخلصة ومعبرة بصدق عن أهداف العمال كجزء طليعي من هذا الشعب المجيدة ٠ ان ثورة السابع عشر من تموز التقدمية تؤكد على لسان الرئيس البكر بانها لن تلغي شركات القطاع العام المؤممة وردا على اولئك الذين يلوحون باخطار رافقت اجراء التأميم عام ١٩٦٤ بانها ناتجة من كون القائمين على ادارة تلك المؤسسات لا يؤمنون بالاشتراكية بحكـم انتماءاتهم الطبقية ومصالحهم التي تضررت بالتأميم ٠

واكد السيد الرئيس بحزم ان الجهاز الاداري الذى استشرت فيه مظاهر الفساد واثقلته المحسوبية والرشوة أو عدم الشـعور بالمسؤولية والاختلاس وعرقلة مصالح الجمهور وسيخضع الى استئصال جذور الفساد منه وتطهيره من المرتشين والعملاء والمشبوهين هذا ومن جانب آخر فقد أكد الرئيس بأن هذا الجهاز الذي شـاخت بعض

اطرافه بحاجة الى دم جديد والى عنصر الشباب لكي تشيع في أوصاله الحيوية والنشاط ليؤدي واجبه دون تمييز بين المواطنين ·

واعاد الرئيس الى الاذهان اشارة بيان رقم - ٢٧ - الصادر في الثلاثين من تموز من ان الثورة تسعى لاقامة نظام ديمقراطي ثوري وحدوي ليوضح من جديد أهداف الثورة العظيمة على صعيد القطر وصعيد الامة العربية المجيدة لانهاء تفكيكها المرير واحلال الامة العربية الواحدة على هذه الارض من اجل اداء رسالتها الانسانية محل هذا التفكك الذي تسعى قوى الاستعمار الجديد والصهيونية على توسيعه·

ان الثورة التي تطرح على لسان المناضل احمد حسن البكر قضايا الجماهير الكادحة تعلن بكل أصرار انها ماضية على هذه الطريق الشائكة دون كلل من أجل تحقيق كل تلك المكاسب واخراج المفاهيم النظرية الى حيزها العملي وحتى يبصر جيلنا المناضل كل دمائه التي اسالها على هذه الارض الطيبة مورقة تمنح الخصب والخير ليس له حسب وانما لكل الاجيال القادمة التي تتحمل تأريخيا تجاهها المسؤولية كاملة ·

تصريحات السيد وزير النفط

تصريحات السيد وزير النفط والمعادن
حول سياسة النفط الثورية

اجرت مجلة الف باء مقابلة مهمة مع السيد وزير النفط والمعادن الدكتور رشيد الرفاعي · وقد تحدث الدكتور الرفاعي عن التطورات الاساسية في السياسة النفطية بعد ثورة ١٧ تموز ، وعن الموقف من شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق ، وعن اعمال ايراب ، والانجازات في حقل الرميلة ، وموقف العراق من منظمة الدول العربية المصدرة للنفط ، ومشاريع الوزارة في ميدان المعادن · وفيما يلي نص المقابلة :

سؤال : هل يمكن القول ان تطورا ما قد طرأ على سياستنا الوطنية النفطية العامة بعد ثورة ١٧ تموز ؟ وهل تتفضلون بالقاء الضوء على طبيعة هذا التطور ؟

- ان التطورات الاساسية في السياسة النفطية بعد ثورة ١٧ تموز المباركة جاءت معبرة عن نفس هذه الثورة العظيمة اصدق تعبير · ان اعتماد حكومة الثورة على سياسة نفطية تقول على اساس

انشاء صناعة نفط وطنية مستقلة بعيدة عن الاحتكارات العالميـــة ومساوماتها هو احد هذه التطورات المهمة • كما ان اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ سياسة الاستثمار المباشر هذه بجرأة وبدون تردد قد وضع حدا لسياسات التمتع التي كانت سائدة قبل الثـــورة وأزال روح التردد في تنفيذ سياستنا الوطنية • وهناك تبدل أساسى ومهم في هذه المجالات ، وهو اعتماد الخبرة العراقية للقيام بالاعمـــال الاستثمارية بدلا من الشركات الاستشارية الاجنبية والعمل على تهيئة الكوادر الفنية في المستقبل للقيام بتنفيذ مشاريعنا النفطية بالتعاون مع الخبرات العربية وخبرات الدول الصديقة •

سؤال : ذكرتم في اخر تصريح صحفي لكم ان (شركات النفط الاجنبية العاملة في العراق ما تزال تعيش باحلام العهد المباد) ، هل يمكن القاء الضوء على طبيعة هذه الاحلام ؟ وهل تتفضلون باطـلاع الرأي العام على موقف الحكومة من المشاكل المعلقة مع الشركات ، وبالتحديد حول :

١ ـ زيادة الانتاج
٢ ـ زيادة حصة العراق من الارباح
٣ ـ الحسابات المجمدة
٤ ـ اتفاقية تنفيق الريع
٥ ـ فروق شحن النفط عن طريق البحر الابيض المتوسط

ـ ان الشركات لا زالت تحلم بالالتفاف حول القانون رقـــم (٨٠) بطريق أو آخر بغية تعطيل أحكامه واعاقة تنفيذه لتحول بذلك دون استثمار الحقول التي انتزعت منها وذلك تمهيدا لاسترجـــاع بعض هذه الحقول عن طريق اتفاق جديد لا يختلف جوهره عـــن الامتياز القديم • ان حكومة الثورة ترفض اية مساومة تمكن للشركات من القانون رقم (٨٠) وتعتبر اي محاولة التفاف حوله ، كما حدث في مشروع اتفاقية بغداد لسنة ١٩٦٥ التي ولدت ميتة ، محاولـــة فاشلة أساسا • لقد حاولنا أيقاظ الشركات على هذه الحقـــائق ولكنها فضلت ان تستمر باحلامها اللذيذة في الوقت الحاضر •

اما خلافاتنا مع الشركات المذكورة والتي المحتم الى بعضها في

سؤالكم فاننا نرى انه من مصلحة الشركات حلها بما يضمن حق الشعب العراقي وبأسرع وقت • واننا قدرنا لكل شيء حسابه واضعين نصب أعيننا مصلحة الشعب العراقي ومستقبل هذا البلد.

سؤال : طلبت العربية السعودية رسميا المشاركة في ارامكو وقد اتخذ مؤتمر الاوبك الاخير قرارا باسناد السعودية واسناد مبدأ المشاركة • فهل ينوى العراق اتخاذ خطوات عملية مماثلة بهذا الصدد ؟

– هذه مسألة سبق لهذه الوزارة ان اثارتها مع الشركات وتقدمت بطلب اليها وهو أحد الخلافات التي لا زالت معلقة بيننا وبين الشركات واننا عازمون على تحقيق هذا المطلب ولكل اجل كتاب •

سؤال : أشارت التقارير الصحفية الاولية الى ان شركة ايراب قد اكتشفت كنوز نفطية هائلة في المنطقة الجنوبية • ما هو مدى صحة هذه التقارير ، وماذا يعنى اكتشاف ايراب بالنسبة لمواردنا النفطية ؟ وما هي المشايع القادمة لايراب ، وماذا تم بشأن تدريب العراقيين في العمل مع ايراب ؟

– ان اكتشاف ايراب للنفط في منطقة السيبة ما زال في دور التقييم وسوف تعلن نتائج هذا الاكتشاف بعد اكمال الدراسات والفحوصات • ان أي اكتشاف جديد للنفط معناه زيادة في موارد البلد وعليه فان هذا الاكتشاف الجديد سيحقق موارد جديدة ومن مصدر جديد مستقل عن المصادر التقليدية •

أما عن تدريب العراقيين مع شركة ايراب فأن هنالك عدد لا بأس به من المهندسين والفنيين يعمل الان مع الشركة وسيكبر هذا العدد مع توسيع عمال الشركة في المستقبل •

سؤال : لقد ابدت بعض الجهات السياسية في العراق تحفظات معينة في حينها حول الاتفاقية المبرمة مع ايران ، وفيما بعد اثيرت تساؤلات معينة حول مصير لاتفاقية • هل يمكنكم أن توضحوا الموقف لرسمي لحكومتنا بهآ الشأن ؟ وما هي المشاريع القادمة وهل في النية اجراء بعض التعديلات على الاتفاقية ؟

– ان الاتفاقية صدقت بقانون وقد صرح المسؤولون أكثر من مرة بأن حكومة الثورة تحترم هذا الاتفاق وقد بوشر بتنفيذ هذه

الاتفاقية بالفعل كما يعلم الجميع وليست لدى الحكومة اية نيـة الان في اجراء أي تعديل عليها أما بصدد كون البعض قد أثار بعض التساؤلات في حينه حول هذه الاتفاقية فأقون ان تقييم الاتفاقيات النفطية مسألة اجتهادية يتوقف الحكم فيها الى حد بعيد على الزاوية التي يقف عندها وينظر منها الشخص الباحث للاتفاقية ٠

سؤال : لقد اعلن بعد صدور قانون استثمار حقل الرميلة انه سيبدأ لانتاج في مرحلته الاولى في سنة ١٩٧٠ بخمسة ملايين طن ٠ هل ما زال هذا التقدير يحتفظ بواقعيته ؟

وماذا تم من انجازات بشأن العمل في الحقل المذكور ؟ وهل هناك صحة لما تذكره التقارير النفطية من أن العراق دعا الى مناقصة عالمية بشأن اعداد حقل الرميلة للانتاج ، وما هي طبيعة هذه المناقصة ؟

وهل صحيح ان العراق يفكر بدعوة دول شقيقة او صديقة للمشاركة في عمليات استثمار هذا الحقل ؟

لقد أعلنا مرارا بأن حكومة الثورة تؤمن بالاستثمار المباشر كأساس لسياستها النفطية والمعدنية وطبيعي والحالة هذه ان تبادر **الحكومة الى اتخاذ الخطوات اتمهيدية الضرورية لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ بالنسبة لحقل الرميلة الشمالى ٠ لقد تمت الدراسات الجيوفيزيائية للمشروع في مرحلته الاولى وأعدت شروط المناقصة وقد تم بالفعل توزيع هذه الشروط على عدد كبير من الشركات والمؤسسات ذوات الاختصاص والقدرة على تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع ٠ وشركة النفط الوطنية العراقية الان بأنتظار عروض هذه الجهـات ٠**

لقد قام باعداد هذه الدراسات والشروط مهندسو وزارة النفط **والمعادن بجدارة وكفاءة عاليتين تستحقان الاعجاب وتدعوان الى التفاؤل في امكانية الاستغناء عن الخبرة الاجنبية مستقبلا ٠ انه من المتوقع أن يتم تنفيذ المرحلة الاولى لانتاج ٥ ملايين رن خلال سنة٩٧٠**

سؤال : بعد ايراب والرميلة هل هناك مشاليع اخرى بالنسبة للاراضى لمتبقية ؟ وماذا تم بشأن مشريع شركة النفط الوطنية التي اعلن عنها قبلا حول انشاء شركة حفر ، وشركة جيوفيزيائية ؟

ـ ان شركة النفط الوطنية ـ بدعم من الحكومة وبتخطيط مدروس قائمة بما تتطلبه المرحلة الحالية من اعمال تمهيدية لتوسيع

نطاق نشاطها واعمالها الاستثمارية بالنسبة للحقول التي سلمت اليها بموجب قانون رقم (٩٧) لسنة ٩٦٧ والتي يكون حقل الرميلة الشمالي والحقول التي خصصت (لايراب) جزء منها كما ان تأسيس شركات للجيوفيزياء والحفر موضوع نظر شركة النفط الوطنية ٠

سؤال : لقد أعلنت شركة النفط الوطنية في العام الماضى عن حاجتها الى موظفين ، وقد تم تقديم اكثر من عشرين الف طلب بهذا الشأن ٠ ما هو مصير هذه الطلبات ؟

- ستقوم شركة النفط الوطنية بتوسيع كادرها من الموظفين والمستخدمين كنتيجة لتوسيع أعمالها وستنتقي هؤلاء الموظفين والمستخدمين من بين مقدمي الطلبات ٠

سؤال : ما هو الجديد في موقف العراق من منظمة الدول العربية المصدرة للنفط ؟

- اننا نؤمن بضرورة توحيد السياسات النفطية العربيةوشمول جميع الدول العربية بذلك ٠ اننا نريد خلق روح العمل المشترك بين الدول العربية في المجالات النفطية وسنسعى دائما الى ذلك ٠ وعليه فان موقعنا من المنظمة المذكورة لم يطرأ عليه اي تغيير ٠

سؤال : منذ سنوات طويلة والحديث يجري عن عشرات المشاريع للتعاون النفطي بين الدول العربية ٠٠ الا تعتقدون ان العراق يستطيع ان يأخذ زمام المبادرة في الشروع فعليا بتنفيذ واحد من هذه المشاريع على الاقل في ظل الظروف الراهنة ؟

- العراق يرحب باي تعاون عربي في مجال الصناعة النفطية وهذا ما كنا ولا نزال ندعو اليه على كل المستويات وفي شتىالمناسبات ونأمل اننا سنوفق الى ترجمة هذه الامنية الى عمل ايجابي ٠

سؤال : جرت في العام الماضى اتصالات مع تركيا حول تصدير الغاز الطبيعي اليها ٠ هل هناك جديد بهذا الشأن ؟

هذا الموضوع تمت دراسته من قبل شركة بكتال فرانس الاستشارية التي تقدمت بتقريرهاحوله منذ اسابيع والتقرير المذكور موضوع دراستنا الان وحين نفرغ من هذه الدراسة التأكد من اقتصاد المشروع سنتخذ الخطوات الايجابية الموصلة الى تنفيذ هذا المشروع ٠

سؤال : تم في العام الماضى تبادل الرسائل مع الاتحادالسوفيتي حول عقد اتفاقية تعاون نفطي معه ، وكان المفروض أن يسافر وفد

عراقي الى الاتحـاد السوفيتي لمواصلة بحث ذلك • ماهو جديد في هذا الصدد ؟

ـ لقد كنا منذ الايام الاولى للثورة ولا نزال على اتصال دائم مع الاتحاد السوفيتي الصديق حول هذا الموضوع •

سؤال عقدت ايران اتفاقيات مقايضة نفطية ، بدأت بالتنفيذ الفعلي لبعضها مع الدول الاشتراكية ، وابرمت الجزائر اتفاقيـة لتصدير نصف مليون طن من النفط الى الاتحاد السوفيتي ، ووقع الاردن مع يوغوسلافيا اتفاقية للتحري عن النفط وتتجه نية العربية السعودية والكويت الى عقد اتفاقيات مماثلة مع الدول الاشتراكية • الا تعتقدون ان العراق متخلف في هذا الصدد ، بالرغم من علاقاته الواسعة والمتينة مع الدول لاشتركية ، والا يعني هذا خسارة بلدنا لاسواق نفطية مهمة ؟ وهل تتجه النية حاليا لتجاوز هذا التخلف في نشاطنا لنفطي ؟

ـ تخلف العراق في هذا الميدان هو نتيجة لركود وتخلـف الصناعة النفطية ككل في هذا البلد بسبب فساد الحكم والتردد الذى اتسمت به السياسة النفطية في العراق خـلال السنين الماضـية أمـا الان وقو وضعت ثورة ١٧ تموز حدا وأسدلت الستار على الماضى فأننا لننظر الى مستقبلنا نظرة العزم والتصميم والتفاؤل وسنعوض على بلدنا الحبيب خسارة السنين العجاف بعملنا الدائب لخدمته وتجاوز التخلف في أوضاعنا الاقتصادية وفي مقدمـة مـا نخـطط لـه الان استغلال النفط وتسويقه على خير الوجوه التي تحقق أفضل النتائج وبالتعاون مع كافة الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة •

سؤال : هل تتفضلون بالحديث عن نشاطات وزارتكم في ميدان المعادن ؟

ـ قامت الوازرة منذ انبثاق ثورة ١٧ تموز بوضع سياسة الثورة المعدنية موضع التنفيذ • ففي حقل استثمار الكبريت قمنا بخطوات جدية تمهيدا لاستثمار حقل كبريت المشراق ووضعنا البرامج اللازمة لاجراء المسوحات المعدنية على الحقول الاخرى • ونحن الان ندرس موضوع استثمار الفوسفات وتصنيعها وسوف نضع الخطط الكفيلة لاستثمار هذا المورد الجديد • كما وضعنا خطة للسنوات العشر المقبلة لاجراء مسح جيولوجي عام للبلد اضافة الى المسوحات المعدنية التي توضع برامجها سنويا وحسب الحاجة • تمت كافة

الاجراءات القانونية لتكوين شركة المعادن النفطية العــراقية ونحن الان منهمكون لخلق كيان دانيميكي لهذه الشركةبحيث تباشر أعمالها مباشرة بعد تكوينها .

واخيرا اود ان اقول بان بلدنا ملئ بالخيرات وعلينا جميعا يقع عبء استثمار هــذه الخيرات لمصلحــة الشعب ، وان الاستعمار والرجعية تقف دائما موقف المشك بامكانياتنا المادية والمعنوية للقيام بهذه المهام . واني اقول بان في هذا البلد امكانيات مادية وخبرة فنية وروح معنوية عالية تمكنه من القيام بهذهالمهام بالتعاون مع ابناء الشعب العربي والشعوب الصديقة الاخرى .

صدور قانون شركة المعـادن العـراقية رقم (١٨) لسنة ١٩٦٩

قـــانون

شركة المعادن العراقية

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى احكام المادة (الخمسين) من الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير النفط والمعادن ووافق عليه مجلس الوزراء وأقره مجلس قيادة الثورة .

صدق القانون الاتي :ـ

المادة الاولى ـ يقصد بالالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المبينة ازاءها : ـ

١ ـ الشركة ـشركة المعادن الوطنية العراقية .
٢ ـ الوزير وزير النفط والمعادن .
٣ ـ المجلس ـ مجلس ادارة الشركة .
٤ ـ الرئيس ـ رئيس مجلس ادارتها .
٥ ـ الشركة المملوكة ـ كل شركة تملكها شركة المعـادن الوطنية العراقية كليا .
٦ ـ الشركة التابعة ـ كل شركة تعود اكثرية رأسمالها الى شركة

المعادن الوطنية العراقية او تساهم فيها باية نسبة اذا كانت أكثرية أسهم الشركة التابعة للمؤسسات والمصالح والدوائر الحكومية بصورة مباشرة ٠

٧ ـ القانون الخاص ـ هذا القانون أو قانون أية شركة تابعة ٠

٨ ـ النظام الداخلي ـ النظام الذى يصدره مجلس ادارة شركة المعادن الوطنية العراقية لتنظيم شؤون هذه الشركة او اية شركة مملوكة او تابعة مع مراعاة احكام القانون الخاص ٠

٩ ـ المدير المفوض ـ الشخص المكلف بأدارة شؤون أية شركة مملوكة او تابعة وتمثيلها امام الجهات الرسمية او شبه الرسمية وغيرها مع مراعاة احكام القانون الخاص والنظام الداخلي ٠

١٠ ـ المدير العام الاداري او الفني لدى الشركة او المملوكة او التابعة ، ويجوز ان يشمل عمله الاداري او الفني اكثر من شركة من الشركات المذكورة مع مراعاة أحكام القانون الخاص والنظام الداخلي ٠

١١ ـ ذو الخبرة ـ ذو الاختصاص والممارسة في الشؤون الجيولوجية أو المعدنية أو الاقتصادية أو الحسابية أو القانونية أو الادارية أو الفنية ممن تؤهلهم ثقافتهم وتجربتهم للعمل في الشركة او والشركات المملوكة أو التابعة لها ٠

١٢ ـ راس المال المقرر ـ راس المال المخصص للشركة وفق احكام هذا القانون ٠

١٣ ـ العاملون ـ الموظفون والمستخدمون والعمال العاملون في الشركة والشركات المملوكة أو التابعة لها ٠

المادة الثانية ـ ١ ـ تؤسس الشركة بموجب هذا القانون وتتمتع بشخصية معنوية وباهلية كاملة لتحقيق اغراضها ٠

٢ ـ يكون مركز الشركة في بغداد ولها أن تفتح فروعا أو وكالات داخل العراق وخارجه ٠

٣ ـ تزاول الشركة او الشركات المملوكة لها نشاطها بضمان الحكومة ٠

٤ ـ تعتبر اموال الشركة والشركات المملوكة لها من اموال الدولة٠

المادة الثالثة يحدد عمل واختصاص ومهمة الشركة بالاتي : ـ

١ ـ اجراء المسوحات الجيولوجية والمعدنية والجيو فيزائية والهيدرلوجية للعراق واعداد الخرائط لذلك ٠

٢ - العمل داخل العراق وخارجه في الصناعه المعدنية في مراحلها المختلفة بما في ذلك التحري والتنقيب عن المعادن وانتاج ونقل وتصفية وتخزين وصنع وتسويق المواد المذكورة أو منتجاتها او مستخرجاتها او اجهزتها والصناعات المتعلقة بها والاتجار بهذه المواد كافة ولها القيام بجمع الاعمال المؤدية لتحقيق اغراضها ولا يدخل ضمن اختصاص وعمل الشركة ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية رقم (١٢٣) لسنة ١٩٦٧ .

المادة الرابعة - للشركة في حدود أغراضها القيام بما يلي :-

١ - ان تؤسس بمفردها شركات برأسمال مملوك لها كليا وفق نظام اساسي تصدره لهذا الغرض .

٢ - ان تقوم بتأسيس شركات مع غيرها او تساهم في شركات قائمة او تشتري اية شركة او مؤسسة وتلحقها بها او تبيع اية شركة أو مؤسسة تابعة لها .

٣ - ان تتعاون مع شركات او هيئات او مؤسسات تقوم بأعمال لها علاقة بأغراضها .

٤ - أ - للشركة ان تستوفي مقابل المعلومات والاستشارات التي تزودها للدوائر الرسمية وشبه الرسمية اجرا يحدده المجلس .

ب - للشركة أن تستوفي مقابل مبيعاتها في الخارج سلعا مختلفة لاغراضها او لاغراض الجهات لحكومية الاخرى وفي هذه الحالة يتم استيراد السلع واعدادها للانتاج بالاتفاق مع الجهات المذكورة .

ج - للشركة ان تقوم بما يلزم لاعداد السلع اللازمة للانتاج

٥ - ان ممارسة الشركة للاعمال المبينة في الفقرات السابقة لايمنع المؤسسات والشركات الحالية من القيام بأغراضها المنصوص عليها في قوانينها الخاصة .

المادة الخامسة - ١ - يكون العراق بجميع أراضيه وبحدوده الدولية بما في ذلك مياهه الاقليمية التي تحددها القوانين العراقية وجرفه القاري مجالا لاستثمار الشركة والقيام بفعالياتها .

٢ ـ تستثمر جميع المناطق المعدنية في العراق استثمارا مباشرا من قبل شركة المعادن الوطنية العراقية ٠

٣ ـ وللشركة ان تستثمر منطقة او اكثر من المناطق المعدنية في العراق عن طريق الاشتراك مع الغير اذا وجدت ذلك افضل لتحقيق اغراضها وفي هذه الحالة لا يتم التعاقد على ذلك الا بقانون ٠

٤ ـ وفي جميع الاحوال لا يجوز للشركة أن تستثمر المعادن بطريق الامتياز او ما في حكمه ٠

٥ ـ لا يؤثر تعاقد الشركة بموجب الفقرة الثالثة من هذه المادة على الملكية العامة لما في باطن الارض من مواد معدنية بأي شكل كان ٠ ولا يجوز ترتيب اي حق عيني اصلي او تبعي عليها ٠

المادة السادسة ـ ١ ـ رأس مال الشركة المقرر خمسة ملايين دينار عراقي تدفعه الحكومة بطلب من المجلس وبموافقةمجلس الوزراء ٠

٢ ـ تجوز زيادة رأس المال المقرر للشركة حسب الحاجة الى حد خمسة وعشرين مليون دينار على ان تتم الزيادة باقتراح من المجلس وموافقة مجلس لوزراء ٠

٣ ـ يعتبر الجزء الذى لم تدفعه الحكومة من رأس المال المقرر مضمونا من قبل الخزينة العراقية الى أن يسدد كاملا ٠

المادة السابعة ـ ١ ـ للشركة ان تقترض او تستلف من اية جهة داخل العراق او خارجه لتمويل مشاريعها ٠

٢ ـ اذا كان الاقتراض عن طريق اصدار سندات داخلية لحاملها فتعفي القروض وفوائدها من جميع الضرائب والرسوم الحالية أو المستقبلة وتعفى سنداتها وقسائمها والوصولات المتعلقة بها من رسم الطابع وتعتبر سنداتها بمثابة نقد لاغراض الكفالات والمناقصات والمزايدات الخاصة بالدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ٠

٣ ـ لا ينعقد أي قرض داخلي يزيد مبلغه على مليون دينار ويتعدى أجل سداده ثلاث سنوات ما لم يوافق عليه مجلس الوزراء ٠

٤ ـ ينعقد القرض الخارجي بموافقة مجلس الوزراء ٠

٥ ـ يجب الا يتجاوز مجموع القروض القائمة بذمة الشركة اربعة امثال رأسمالها المدفوع ٠

المادة الثامنة – ١ – في نهاية سنة الشركة المالية وبعد ملافاة نفقات التشغيل واجراء التخصيصات اللازمة للديون الهالكة والمشكوك فيها وللهبوط في قيمة الموجودات ولدفع حصة الهالكة في صندوق احتياط العاملين وتقاعدهم ولسائر الطوارىء التي تخصص لها المؤسسات والشركات المماثلة عادة يخصص صافي ارباح الشركة لزيادة المدفوع من رأسمالها الى ان يسدد رأس المال المقرر كله ٠

٢ – بعد خمس سنوات من تحقيق أرباح صافية للشركة تدفع خمسين في المائة منها للحكومة الى أن يسدد رأس المال المقرر ٠ وبعد ان يسدد كله تدفع الشركة خمسا وسبعين في المائة من ارباحها الصافية الى الحكومة ويعتبر الباقي من الارباح الصافية في حساب احتياطي الشركة على ان لا يقل هذا الباقي عن مليون دينار سنويا الى ان يبلغ الحساب الاحتياطي اربعة امثال رأس المال المقرر ٠

٣ – عندما يصبح الاحتياطي مساويا لاربعة امثال رأس المال المقرر للشركة ان تدفع جميع ارباحها الصافية الى الحكومة ، الا اذا تطلبت المناهج الاستثمارية للشركة خلاف ذلك فيجوز بطلب من الشركة وبموافقة مجلس الوزراء ان تستمر في دفع خمس وسبعين في بالمائة من ارباحها الصافية الى الحكومة لمدة خمس سنوات اخرى ٠

المادة التاسعة – تحتفظ الشركة بودائعها في حساب مستقل لدى البنك المركزي العراقي او الجهة التي يعينها ولها ان تتعامل مع المصارف والبنوك كافة داخل العراق وخارجه ٠

المادة العاشرة – تتمتع الشركة واية شركة مملوكة لها بما يلي :–

١ – اعتبارها من المؤسسات ذات النفع العام لغرض الاستملاك ٠

٢ – تملك ما تحتاجه للقيام بأغراضها من العقارات العائدة للدولة والاراضي الاميرية بدون بدل وفقا للقوانين المرعية ٠

٣ – عدم الخضوع لاحكام القوانين التالية وتعديلاتها والقوانين التي تحل محل اي منها ٠

أ – قانون ضريبة الدخل رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته ٠

ب – قانون تنظيم ارباح المؤسسات شبه الرسمية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦١ ٠

ج ـ قانون مخصصات موظفي الدولة ومستخدميها رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٧ .

المادة الحادية عشرة ـ تتمتع الشركة واية شركة مملوكة لها وكذلك الشركات التابعة بما يلي :ـ

١ ـ الاستثناء من احكام قانون التنمية الصناعية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٤ .

٢ ـ اعفاء جميع معاملاتها من رسم الطابع .

٣ ـ الاعفاء من اي رسم على صادراتها من المعادن ومشتقاتها .

٤ ـ الاعفاء من رسوم الوارد الكمركي لجميع المواد التي تستوردها الشركة واللازمة لعملياتها بما في ذلك العدد والالات والمعدات والمكائن والاجهزة وأجزاؤها والمواد الاحتياطية والمختبرية والانشائية والمواد الاولية ومواد التغليف ووسائط النقل بمختلف أنواعها .

٥ ـ اعفاء جميع املاكها من ضريبة العقار .

المادة الثانية عشرة ـ ١ ـ يتولى ادارة الشركة وتحقيق اغراضها مجلس ادارة مستقل بشؤونه الادارية والمالية . ويمارس المجلس جميع الصلاحيات والحقوق المخولة للشركة بموجب القوانين النافذة سواء كانت هذه الحقوق والصلاحيات متصلة بالشركة مباشرة او بفروعها او وكالاتها او بالشركات المملوكة لها او الشركات التابعه أو المؤسسات الملحقة بالشركة . يرسم المجلس سياسة الشركة في جميع النواحي بما فيها الادارة والحسابات والانتاج والتصنيع والتسويق بيعها او مقايضة والقيام بالمشاريع على اختلافها ويشرف على تنفيذها ويقرر المجلس تشكيلات الشركة واقسامها ودوائرها وشعبها في مركزها وخارجه وله ان يخول ما يراه مناسبا من الصلاحيات والسلطات الى الرئيس او نائبه او المدير المفوض او المدير العام .

وللمجلس ان ينتدب واحدا من اعضائه او غيرهم للقيام بالامور التي يعهد بها اليه وان يؤلف لجانا فرعية او استشارية من بين اعضائه او غيرهم للقيام بالامور التي يعهد بها اليها وان يعين المشاورين الكل ما يتصل بأعمال الشركة وان يمنح الصلاحيات الملائمة لذلك ويعين المكافآت للقائمين بالامور المذكورة .

٢ ـ على المجلس ان يضع برنامجا عاما لتنمية وتطوير الاستثمار المعدني في مناطق العراق المختلفة وللصناعة المعدنية في شتى مراحلها هادفا تنمية الدخل القومي وتحقيق التوازن والاستقلال الاقتصادي عن طريق انشاء صناعة تعدين وطنية مستقلة وعليه ان يجعل البرامج السنوية منسجمة مع هذا الهدف ٠

٣ ـ يعرض البرنامج العام المشار اليه في الفقرة السابقة على مجلس الوزراء لاقراره على ن يتم ذلك خلال شهر من تاريخ استلام مجلس الوزراء البرنامج المذكور ٠

٤ ـ في حالة عدم اقرار مجلس الوزراء للبرنامج المذكور يعاد الى الشركة مع ملاحظات مجلس الوزراء حيث تتم مناقشته من قبل مجلس الادارة ويعرض البرنامج بشكله الجديدعلى مجلس الوزراء بحضور الرئيس لاقراره على ان يتم ذلك خلال (٢٠) يوما من تاريخ استلام مجلس الوزراء البرنامج المذكور ويكون قرار مجلس الوزراء بذلك قطعيا ٠ اما اذا لم يصدر قرار مجلس الوزراء خلال المدة المذكورة فيعتبر البرنامج مقرا بصورة نهائية ٠

المادة الثالثة عشرة ـ يؤلف مجلس الادارة على النحو التالي :ـ

١ ـ رئيس الشركة ـ يرأس مجلس الادارة ويقوم بادارة شؤون الشركة وتمثيلها امام الغير والتوقيع عنها وتنفيذ مقررات المجلس والاشراف على رسم وتنفيذ سياسة الشركة وعملياتها عموما مع مراعاة احكام القانون والنظام الداخلي ويقوم الرئيس بوجه خاص بما يلي :ـ

أ ـ اعداد لائحة النفقات الادارية للشركة وبرنامج مشروعاتها وعرضها على المجلس ٠

ب ـ اجراء النفقات وتصفيتها وصرفها وتحريك حسابات الشركة ضمن الحدود التي يقررها المجلس ٠

ج ـ الاشراف على موظفي الشركة وسير اعمالها ٠

د ـ تقديم تقارير للمجلس في فترات دورية عن سير العمل في الشركة ٠

هـ ـ دراسة قرارات مجالس ادارة الشركات المملوكة والتابعة وما يعرضه المدراء المفوضون والمدراء العامون واعطاء التوجيهات

اللازمة بشأنها على ان يعرض الرئيس على مجلس من القرارات المذكورة ما يتطلب اصدار قرار بشأنه من المجلس او ما يرى الرئيس وجوب عرضه على المجلس لاتخاذ القرار الذى ينسبه.

و ـ اعداد الموازنة وحسابات الارباح والخسائر للشركة والتقرير السنوي عن نتائج اعمالها واعمال الشركات المملوكة والتابعة خلال الدورة المالية المنقضية .

ز ـ **ممارسة الصلاحيات الاخرى التي يخـولها المجلس للرئيس** لتحقيق اغراض الشركة وتسيير اعمالها .

٢ ـ نائب الرئيس ـ يعاون الرئيس في القيام بواجباته ويمارس من صلاحياته ما يخولـه الرئيس ممارسته وعلى ان يحـاط المجلس علما بذلك . اما في حالة غياب الرئيس فيقوم نائبه بممارسة صلاحياته .

٣ ـ اربعة اعضاء اصليين .

٤ ـ وكيل وزارة النفط والمعادن او احـد المدراء العامين للوزارة حسب تنسيب الوزير عند عدم وجود وكيل الوزارة .

٥ ـ عضوان احتياطيان يدعى احدهما او كلاهما من قبل الرئيس **أو نائبه كلما غاب الرئيس أو نائبه أو أحد الاعضاء الاخرين .**

٦ ـ في حالة غياب لرئيس ونائبه يعين مجلس الوزراء وكيـــلا للرئيس ويتمتع الوكيل بكافة صلاحيات الرئيس مدة غياب الاخير ونائبه .

المادة الرابعة عشرة ـ يعين واعضاء مجلس الادارة بما فيهـم الرئيس ونائبه من بين ذوي الخبرة ويجري تعيينهم باقتراح مـن الوزير وقرار من مجلس الوزراء وبمرسوم جمهوري يتضمن تحديد راتبه ومخصصات كل منهم . مراعاة ما جاء في هذه المادة .

١ ـ أ ـ يعين الرئيس ونائبه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد على ان يكون كل منهما حائزا على شهادة جامعيـة ذات اختصاص وان يكون لكل منهما خدمة تقاعدية او ممارسة لا تقل عن عشرة سنوات .

ب ـ يحدد الراتب الاسمي للرئيس بما لا يزيد على ما ئتين

وعشرين دينارا شهريا ونائبه بما لايزيد على خمسة واربعين دينارا شهريا .

٢ ـ تحديد مخصصات الاعضاء الاصليين بما لا يزيد على خمسمائة دينار سنويا ويتقاضى العضو الاحتياط المخصصات المقررة للعضو الاصلي عن الجلسات التي يحضرها ويعين كل من الاعضاء الاصليين والعضوين الاحتياط لمدة سنتين قابلة للتجديد .

٣ ـ لاينحى عن مجلس الادارة خلال مدة عضوية كل من الرئيس او نائبه او العضو الاصلي او العضو ألاحتياط الا اذا ثبتت ادانته من محكمة ذات اختصاص او حصلت القناعة لمجلس الوزراء بعدم كفاءته او قدرته للقيام بواجبات عمله او خروجه عن السياسة المعدنية العامة للدولة المرسومه بالقوانين وقرارات الحكومة .

المادة الخامسة عشرة ـ ١ ـ يتم النصاب في المجلس بحضور خمسة اعضاء على ان يكون من بينهم الرئيس أو نائبه او من يقوم مقامهما وتصدر القرارات بأكثرية لا تقل عن اربعة اصوات .

٢ ـ تدون محاضر الجلسات في سجل خاص يثبت فيه ملخص القرارات والمناقشات وما يرى المجلس تثبيته .

٣ ـ أ ـ يجتمع المجلس مرة في الشهر على الاقل بدعوة من الرئيس ويرفق بالدعوة جدول الاعمال .

ب ـ على الرئيس ان يدعو المجلس الى الاجتماع في اي وقت يطلب فيه ثلاثة من اعضائه ذلك .

ج ـ للوزير في اي وقت ان يدعو عن طريق رئيس الشركة او نائبه الى اجتماع المجلس لايضاح السياسة المعدنية العامة للدولة والاطلاع على مراحل تنفيذها .

٤ ـ لا تترتب أية مسؤولية على المجلس أو رئيسه أو أحد أعضائه عن اي عمل قام به اي منهم وفق احكام هذا القانون والانظمة والقواعد الصادرة بموجبه وتعتبر مسؤولياتهم منتهية فيما يتعلق بالحسابات السنوية التي تمت المصادقة عليها او اكتسبت الصفة النهائية وفق احكام القانون .

المادة السادسة عشرة – تنفذ قرارات مجلس ادارة الشركة عند صدورها مع مراعاة ما يلي :–

١ – لاتعتبر الشركة منشأة حسب احكام الفقرة الاولى من المادة الرابعة ما لم يصادق مجلس الوزراء على قرار انشائها ونظامها الاساسي وما لم ينشر ذلك في الجريدة الرسمية .

٢ – لا تنعقد المشاركة اوالمساهمة او عملية البيع والشراء المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة الرابعة الا بموافقة مجلس الوزراء .

٣ – كل تصرف يشترط لصحته او نفاذه موافقة مجلس الوزراء لا يعدل الا بموافقة مجلس الوزراء ايضا .

المادة السابعة عشرة – ١ – تلتزم الشركة بالسياسة المعدنية العامة للدولة وترتبط بوزير النفط والمعادن فيما يتعلق بتنفيذها وفي حالة اختلاف الوزير مع الشركة بشأنها يعرض الخلاف على مجلس الوزراء للبت فيه .

٢ – يجوز حضور رئيس الشركة بناء على موافقة رئيس الوزراء مناقشة مجلس الوزراء للاطلاع على وجهة نظره او نظر مجلس ادارة الشركة فيما يتعلق بالسياسة المعدنية العامة للدولة او تنفيذها .

المادة الثامنة عشرة – ١ – تراعي قواعد الحسابات التجارية في نظام الشركة المالي . وتعين القواعد المذكورة بقرار من المجلس . ولا يشترط تقيد الشركة بالقواعد المالية والحسابية المتبعة من قبل الدوائر الحكومية وفق احكام القوانين والانظمة الاخرى .

٢ – تخضع الشركة والشركات المملوكة لها لرقابة ديوان الرقابة المالية والتفتيش المالي .

٣ – يعين مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير مراقبا لحسابات الشركة السنوية من المحاسبين القانونيين .

المادة التاسعة عشرة – ١ – تبدأ السنة المالية للشركة في اليوم الاول من كانون الثاني وتنتهي في نهاية كانون الاول من كل سنة . وعلى الشركة ان تقوم باعداد ميزانيتها السنوية قبل بداية السنة المالية .

٢ – على الشركة ان تقدم الى مجلس لوزراء تقريرا سنويا عن اعمالها

مع موازنة لحساباتها الختامية مصادق عليهـــا من المحاسب القانوني المراقب لحسابات الشركة وذلك خلال ستة اشــهر من انتهاء السنة المالية • وبعد موافقــة مجلس الوزراء عـلى الحسابت الختامية تنشر في الجريدة الرسمية •

المادة العشرون ـ على الشركة ان تعمل على رفع المستوى العلمي والفني والاجتماعي للعاملين فيها وفي الشركات المملوكة لها وان تهىء تحقيقا لذلك الوسائل اللازمة بما في ذلك تأسيس مراكـز تدريب للتأهيل المهني وفتح الدورات التثقيفية وتأسيس المختبرات ومراكز الابحاث وايفاد البعثات العلمية والفنية الى خارج العراق بالتعاون مع الجهات الرسمية المختصة •

المادة الحادية والعشرون ـ ١ ـ تدار الشركــة والشـركات المملوكة لها بنظام داخلي يصدره مجلس الادارة •

٢ ـ تحدد احكام خدمة العاملين في الشركة والشركات المملوكـــة وشروط انهائها ورواتبهم ومخصصاتهم ومؤهلاتهم بنظـــام خاص ويجوز استخدام الخبراء الاجانب بعقود خاصة تعقدها الشركة معهم مباشرة •

٣ ـ تعتبر الخدمة في الشركة والشركات المملوكة خدمة تقــاعدية •

٤ ـ تكون ديون الشركة من الديون الممتازة وتستحصل وفققانون جباية الديون المستحقة للحكومة •

المادة الثانية والعشرون ـ ١ ـ بعد تنفيذ هذا القانون تلحق بالشركة الدوائر ذات العلاقة المباشرة بعمل الشركة بقرار منمجلس الوزراء وبناء على اقتراح الوزير •

٢ ـ يعامل منتسبو الدوائر المذكورة وفق انظمة الشركة ودون المساس بحقوقهم المكتسبة •

المادةالثالثة والعشرون ـ لاتحل الشركة ولا تصفى الا بقانون•

المادة الرابعة والعشرون ـ لا يعمل بالنصوص القانونية التي تتعارض واحكام هذا القانون •

المادة الخامسة والعشرون ـ يجوز اصدار أنظمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

المادة السادسة والعشرون ـ ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السابعة والعشرون ـ على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر شوال لسنة ١٣٨٨ هـ المصادف لليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول لسنة ١٩٦٨ .

احمد حسن البكر
رئيس الجمهورية
رئيس الوزراء

حردان عبدالغفار التكريتي
نائب رئيس الوزراء
ووزير الدفاع

عبدالكريم عبدالستار الشيخلي
وزير الخارجية

أمين عبدالكريم
وزير المالية

مهدي الدولعي
وزير العدل

الدكتور
احمد عبدالستار الجواري
وزير التربية

الدكتور
عزت مصطفى
وزير الصحة

عبدالله سلوم
وزير الثقفة والاعلام

الدكتور
عبدالحسين وداي العطية
وزير الزراعة

جاسم كاظم العزاوي
وزير الاصلاح الزراعي

الدكتور
فخري ياسين قدوري
وزير الاقتصاد
ووكيل وزير التخطيط

خلد مكي الهاشمي
وزير الصناعة

الدكتور
رشيد الرفاعي
وزير النفط والمعادن

شفيق الكملي
وزير رعاية الشباب

الدكتور
غالب مولود مخلص
وزير الشؤون البلدية
والقروية

عدنان ايوب صبري العزي
وزير الدولة
ووكيل وزير المواصلات

الدكتور
عبدالله الخضير
وزير الوحـدة
ووكيل وزير شؤون الشمال

طه محي الدين
وزير الدولة
ووكيل وزير الاشغال
والاسكان

حامد الجبوري
وزير الدولة
لشؤون رئاسة الجمهورية

الدكتور
حمد دلي الكربولي
وزير الدولة لشؤون
الاوقـاف

الاسـباب الموجبـة

يعتبر العراق من الاقطار القليلة الغنية بثرواتها النفطيـة والمعدنية ، الا ان هذه الثروات على اختلافها كالكبريت والنحاس والقصدير قد ظلت لاتلقي الا اهتماما ثانويا وبقيت هذه الخيـرات الوفيرة مدفونة في داخل الارض دون ان تمتد اليها يد التحـري والتنقيب والانتاج . وبذلك حرم لسنوات طويلة من مصادر معدنية مهمة كان من الممكن أن تسهم بصورة فعالة في زيادة الدخل القومي ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للبلد وخراجه من مرحلـة الاعتماد على مصدر واحد من مصادر الثروة القومية .

وكان من الاسباب المباشرة لهذا الوضع عدم وجود جهة مختصة تتوفر لديها الامكانيات المادية والخبرات الادارية والفنية والاقتصادية بحيث يتسنى لها القيام بدورها في تحشيد طاقاتها لاستثمار مواردنا

المعدنية • كما لم يشرع لحد الان قانون يحدد مسؤولية التحري والتنقيب عن المعادن وانتاجها وصنعها وتسويقها •

ولضرورة قيام شركة معادن وطنية تتولى مسؤولية التحري عن الثروة المعدنية وتتطويرها ضمن برنامج عام لتنمية الاستثمار المعدني والصناعة المعدنية في العراق في شتى مراحلها بما في ذلك عمليات التصفية والتصدير والتسويق والقيام بكل ما يقتضى في الداخل والخارج لتنمية لدخل القومي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي لتعمل مع شركة النفط الوطنية العراقية كل في مجالها في انشاء صناعة وطنية مستقلة تكون قاعدة التصنيع المعدني الاساسية في البلاد •

ولهذه الاسباب فقد شرع هذا القانون •

نظـــام

تعديل نظام المراكز المهنية للقوة الجوية
رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤

باسم الشعب
رئاسة الجمهورية

استنادا الى احكام المادة الثانية من قانون ادارة الجيش العراقي رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٠ وبناء على ما عرضه وزير لدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء واقره مجلس قيادة الثورة •

امر بوضع لنظام الاتي :ـ

المادة الاولى ـ تلغى المادة السابعة عشرة من نظام المراكز المهنية للقوة الجوية رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٤ ويحل محلها ما يلي :ـ

المادة السابعة عشرة ـ على الطالب الذى يتقرر فصله من المراكز لاي سبب كان عدا الاسباب الصحية انيدفع جميع النفقات الدراسية المترتبة عليه (عدا الرواتب) على أن تحسب له المدة التي قضاها في المراكز وهو في سن التكليف من مدة خدمة العلم المقررة بموجب قانون الدفاع الوطني •

المادة الثانية – ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة – على وزير الدفاع تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر ذي القعدة لسنة ١٣٨٨ المصادف لليوم الثلاثين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٦٩ .

احمد حسن البكر
رئيس الوزراء
رئيس الجمهورية

عبدالكريم عبدالستار الشيخلي
وزير الخارجية

صالح مهدي عماش
نائب رئيس الوزراء
ووزير الداخلية

مهدي الدولعي
وزير العدل

امين عبدالكريم
وزير المالية

انور عبدالقادر الحديثي
وزير العمل والشؤون الاجتماعية

الدكتور
احمد عبدالستار الجواري
وزير التربية والتعليم
ووكيل وزير الصحة

عبدالله سلوم
وزير الثقافة والاعلام

جاسم كاظم العزاوي
وزير الاصلاح الزراعي
ووكيل وزير الزراعة

الدكتور
فخري ياسين قدوري
وزير الاقتصاد

الدكتور
جواد هاشم
وزير التخطيط

الدكتور
رشيد الرفاعي
وزير النفط والمعادن

خالد مكي الهاشمي
وزير الصناعة

الدكتور
عبدالله الخضير
وزير الوحدة
ووكيل وزير شؤون الشمال

الدكتور
غائب مولود مخلص
وزير الشؤون البلدية
والقروية

طه محي‌لدين
وزير الدولة
ووكيل وزير الاشغال
والاسكان

عدنان ايوب صبري العزي
وزير لدولة
ووكيل وزير المواصلات

الدكتور
حمد دلي الكربولي
وزير الدولة لشؤون
الاوقاف

وزارة الاعـلام

صدر عن مديرية العلاقات (مديرية الاعلام العامة) المطبوعات التالية:

١ ـ الدستور المؤقت
٢ ـ السيد الرئيس يتحدث للصحافة (الحلقة الاولى)
٣ ـ السيد الرئيس يتحدث للصحافة (الحلقة الثانية)
٤ ـ السيد الرئيس يتحدث للصحافة (الحلقة الثالثة)
٥ ـ من خطب السيد الرئيس احمد حسن البكر
٦ ـ كل شيء من اجل المعركة
٧ ـ اضواء على فلسطين ـ باللغة الايرانية
٨ ـ اضواء على فلسطين ـ باللغة التركية
٩ ـ اضواء على فلسطين ـ باللغة الكردية

مطابع الجمهوريه
بغداد - ١٩٧١